مجلة كلية دار العلوم

إصدار خاص

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

مجلـــة
كلية دار العلوم
مجلة علمية محكمة تصدرها كلية دار العلوم
جامعة القاهرة
٢٠١٤م

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

مجلة كلية دار العلوم

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية دار العلوم

هيئة التحرير

أ.د. محمد صالح توفيق — عميد الكلية "المشرف العام"

أ.د. يسرى أحمد عبد الله زيدان — وكيل الكلية للدراسات العليا رئيس التحرير

أسرة التحرير

أ.د. الطاهر أحمد مكى — أ.د. محمد السيد الجليند

أ.د. محمد حسن عبد العزيز — أ.د. محمد عبد المجيد الطويل

أ.د. عبد الله جمال الدين

إصدار خاص

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

قواعد النشر بالمجلة

======

مجلة كلية دار العلوم مجلة علمية محكمة تنشر البحوث العلمية الأصيلة التـــى تتـــسم بالجدة في اللغة العربية والعلوم الإسلامية ، ويشترط للنشر في هذه المجلة ما يأتى :

١- ألا يزيد عدد صفحات البحث على أربعين صفحة .

٢- ألا يكون قد سبق نشره أو نشر مقتطفات منه .

٣- ألا يكون جزءا من رسالة علمية .

٤- أن تكون مادته العلمية موثقة طبقا للنظام الآتى :

أ- بالنسبة للكتب المطبوعة :

اسم الكتاب - اسم المؤلف - اسم المحقق أو المترجم - الناشر - الطبعة - تاريخ النشر - رقم الجزء والصفحة .

ب- بالنسبة للمخطوطات :

اسم المؤلف - اسم الكتاب - مكان المخطوطة - رقمها - رقم اللوحة أو الصفحة.

جـ- بالنسبة للدوريات :

اسم المؤلف - عنوان الموضوع - اسم الدورية - رقم الجزء والسنة - رقم الصفحة .

٥- أن يشار إلى الهوامش والمراجع بأرقام في صلب البحث ، وأن تورد قائمة مفصلة بها في نهاية البحث .

٦- أن يكتب البحث على الحاسب طبقا لبرنامج (مايكر وســـوفت ورد) Microsolt Word على اسطوانة (C. D) وأن ترسل نسخة من الاسطوانة مع نسخة مطبوعة على ورق كوارتر (A ٤) .

العنوان الرأسى للموضوع : ١٨ أسود

الهامش العلوى ٥ الهامش السفلى ٥

أيسر ٣ر٤ أيمن ٣ر٤

رأس الصفحة : ٢٥ر١ تذييل الصفحة : ٢٥ر١

البنط : المتن ١٤ عادى Simplified Arabic الهوامش : ١٢ عادى

اللغة الإنجليزية المتن : ١٢ عادى الهوامش الانجليزية : ١٠ عادى

٧- يرسل البحث مع رسم التحكيم وهو ٤٠٠ جنيه للباحثين من داخل جمهورية مـــصر العربية و ١٠٠ دولار لغيرهم .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

٨- بعد قبول البحث للنشر يدفع الباحث من داخل جمهورية مصر العربية رسوم النشر ٦٠٠ جنيه ، كما يدفع غيره ٣٠٠ دولار .

٩- في حالة الضرورة تقدر الصفحة الزائدة على ٤٠ صفحة للباحثين من الداخل بخمسة عشر جنيها ، وبخمسة دولارات لغيرهم.

١٠- إذا زاد البحث على ٦٠ صفحة من صفحات المجلة يمكن إخراجه في إصدار خاص يتحمل الباحث تكلفته بعد أن تستوفى المجلة رسومها .

١١- يعفى المدرسون والأساتذة المساعدون من أبناء الكلية فى الداخل من رسوم النشر فى حدود ٤٠ صفحة ، على ألا يزيد المشاركون منهم على ثلاثة فى العدد الواحد ، وفى حالة الزيادة يحاسبون عن الصفحات الزائدة .

١٢- لا تخضع بحوث أساتذة الكلية للتحكيم ولا مقابل النشر إثراء لفكر المجلة وحرصا على رفع المستوى العلمي ، على أن لا يسمح بالمشاركة فى العدد الواحد لأكثر من أستاذين.ذ

١٣- الآراء الواردة فى البحوث مسئولية الباحثين .

١٤- جميع الحقوق محفوظة للمجلة ، ولا يجوز النقل أو الاقتباس منها إلا بالإشارة إليها.

المراسلات باسم : السيد أ.د. وكيل كلية دار العلوم للدراسات العليا والبحوث - كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - الجيزة - جمهورية مصر العربية .

ت : ٣٥٦٧٥٠٠٩ - ٣٥٧٢٧١٣٩ فاكس : ٣٥٧٢٧٤٧٧

Almagalla_darolom@yahoo.com.

الاشتراكات

داخل جمهورية مصر العربية :

للأفراد : ٦٠ جنيها سنويا شاملاً أجور الشحن .

للهيئات العلمية : ٨٠ جنيها سنويا شاملا أجور الشحن .

خارج جمهورية مصر العربية :

للأفراد : ٤٠ دولاراً أمريكيا شاملا أجور الشحن .

للهيئات العلمية : ٧٠ دولارا أمريكيا شاملا أجور الشحن .

ترسل الاشتراكات مقدما باسم :

عميد كلية دار العلوم - جامعة القاهرة - الجيزة

جمهورية مصر العربية

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ(٧٩٠هـ)
من الاحتجاج بالحديث الشّريف
على القواعد النّحويّة والصّرفيّة

د. أحمد نزّال غازي الشّمريّ (*)

الملخص

يتناول هذا البحث موقف النّحويّ الأصوليّ أبي إسحاق الشّاطبيّ(٧٩٠هـ) من الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشّريف في بناء القواعد النّحويّة والصّرفيّة،هادفًا إلى تبيان الموقف الحقيقيّ لهذا النّحويّ من الاحتجاج به،محققًا فيما نُسب إليه من آراء قد اشتهرت في الكتب الأصوليّة النّحويّة الحديثة إلّا أنّها مخالفة لما قرّره هو بنفسه في شرحه على ألفيّة ابن مالك،وهو كتابه(المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية) .

وقد قُسّم البحث إلى مقدّمة وتمهيد وفصلين وخاتمة.

أمّا المقدّمة، ففيها أسباب اختيار البحث وأهميّته وتقسيمه المتّبع فيه.

وأمّا التّمهيد، فيتناول ترجمة موجزة للنّحويّ أبي إسحاق الشّاطبيّ.

وقد أخذ الفصل الأوّل عنوان:موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف – تعيينه ومصادره .

أمّا الفصل الثّاني،فهو بعنوان:التّحقيق في موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ من الاحتجاج بالحديث الشّريف.

ثمّ ينتهي هذا البحث بخاتمة تُعرض فيها أهم النّتائج الّتي توصل إليها،وقائمة من المصادر والمراجع المعتمدة فيه .

(*) وزارة التّربيّة والتّعليم العالي دولة الكويت.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

المقدّمـــة

الحمد لله ما حمـــده الشّاكرون،والـــصّلاة والـــسّلام علـــى نبيّـــه الّـــذي اصطفاه،وعلى آله وصحبه ومن اتّبعهم بإحسان،واهتدى بهديهم إلى يوم الدّين، وبعدُ...

إنّ أصول النّحو تُعرف بأنّهـــا أدلّتـــه الّتـــي تفرّعـــت عنهـــا فروعـــه وجزئيّاته،وهي بمختلف أنواعها تعدّ الأساس الّذي ارتكز عليه النّحاة في بنـــاء قواعدهم الجزئيّة في الأبواب النّحويّة والصّرفيّة بما أتيح لهم منها في كلّ مسألة من هذه الأبواب الجزئيّة،ومن هنا تبرز أهميّة هذه الأدلّة في علم النّحو العربيّ.

والأدلّة النّحويّة الّتي اعتمد عليها النّحاة في بناء قواعدهم الجزئيّة متعدّدة ومتنوّعة،ومع هذا التّعدّد والتّنوّع يمكن حصرها في قسمين،هما: أدلّـــة النّحـــو السماعيّة،وأدلّة النّحو غير السماعيّة.

أمّا الأدلّة النّحويّة غير السّماعيّة،فهي:القياس والاستصحاب والاستحـــسان وما يُلحق بالقياس ممّا ذكره أبو البركات الأنباريّ(٥٧٧هـــ) في رسالته (لمـــع الأدلّة في أصول النّحو)،وما تبعه فيها النّحاة،وزادوا عليها ممّن اهتموا بالتّنظير الأصوليّ النّحويّ كجلال الدّين السّيوطيّ(٩١١هـــ) في كتابه (الاقتراح في علم أصول النّحو)،وابن علان(١٠٥٧هـــ) فـــي كتابـــه(داعـــي الفـــلاح لمخبّـــآت الاقتراح)،وابن الطّيّب الفاسيّ(١١٧٠هـــ) في كتابه(فيض نشر الانشراح مـــن روض طيّ الاقتراح) .

وأمّا الأدلّة النّحويّة السّماعيّة،فهي النّصوص النّثريّة والـــشّعريّة العربيّـــة الفصيحة المأثورة عن العرب.

وهذه الأدلّة تأتي على أربعة أنواع هي:القرآن الكريم بقراءاته، والحديث النّبويّ الشّريف وكلام العرب شعرًا ونثرًا .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

ولكلّ نوع من أنواع الأدلّة السّماعيّة شروط خاصّة يجب أنْ تتوافر في كلّ نوع من أنواع هذه الأدلّة كي يصحّ الاحتجاج بها،إلّا أنّه يجمع هذه الشّروط الخاصّة شروطٌ عامّة ذكرها أغلب الأصوليّين النّحويّين ممّن عنوا بالتّأليف النّظريّ الأصوليّ النّحويّ.

ولم يكن الاحتجاج بهذه الأدلّة السّماعيّة على وتيرة واحدة فيما بين النّحاة،فظهر عدم الاتّفاق فيما بينهم من عدّة جهات،منها ما كان من جهة وجود مواقف متباينة للنّحاة من الاحتجاج بأنواع دون أخرى،ومنها ما كان من جهة وجود مواقف لهم تجاه شرط أو أكثر من شروط الاحتجاج بهذه الأدلّة،ومنها ما كان من جهة الاعتماد على هذه الأدلّة واستعمالها في بناء الأحكام النّحويّة والصّرفيّة .

وقد وقفت العديد من الدّراسات الأصوليّة النّحويّة المعاصرة الّتي لا تخفى عن الباحثين على هذه المواقف بالتّفصيل،معتمدة على ما كتبه أبو البركات الأنباريّ وجلال الدّين السّيوطيّ ومن تبعهما في مؤلّفاتهم الأصوليّة النّحويّة،وما وقع في بطون بعض المصنّفات النّحويّة المطوّلة حينما يأتي الكلام فيها عن موقف ما من مواقف النّحاة تجاه دليل سماعيّ ما عرضًا،وذلك من مثل ما كتبه البغداديّ في كتابه:(خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب) .

غير أنّ هناك مواقف للنّحاة لا تتوافق عند التّحقيق مع احتجاج النّحويّين بدليل نحويّ ما أو أكثر من هذه الأدلّة السّماعيّة في كتبهم التّطبيقيّة،من أبرزها تلك المواقف الّتي اختُلف في تبيانها وتفسيرها من قبل النّحاة العارضين لها،ممّا يرسّخ ضرورة عدم الجزم والتّسليم بكلّ ما ظهرت به مثل هذه المواقف في كتب الأصوليّين النّحويّين، وما يتبع ذلك من تقسيم لها،ذلك لأنّ هؤلاء النّحويّين العارضين للخلاف متباينون في فهم النّصوص من المصادر العارضة لهذه المواقف.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وموقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشّريف يعدّ من المواقف الّتي لم تظهر بالصّورة الصّحيحة الّتي تتوافق مع استدلالات النّحاة في مؤلفاتهم التّطبيقيّة،ذلك لوجود تفاوت بيّن وجليّ بين النّحاة العارضين لهذا الموقف،سواء أكان هؤلاء النّحاة من القدماء أم من المحدثين ممّن تناولوا موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشّريف .

وقد كان من ضمن النّحاة الّذين يمثّلون موقفًا من مواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف أبو إسحاق الشّاطبيّ(٧٩٠هـ)،فلم تخل الكتب التي عُنيت بذكر هذه المواقف من ذكر هذا النّحويّ بوصفه ممثّلا لمذهب النّحاة المتوسّطين من الاحتجاج بالحديث الشّريف،وهو الّذي يُتصوّر في هذا البحث أنّه لا يمثّل رأيه الحقيقيّ لعدّة أسباب-كما سنعرف لاحقًا- دعت إلى ظهور موقفه عند المحدّثين بهذه الصّورة الّتي سلّموا بها .

ولمّا كان لموقف أبي إسحاق الشّاطبيّ دور كبير في معرفة مواقف النّحويّين من الاستدلال بالحديث النّبويّ الشّريف،فإنّ هذا البحث يقصد بيان الموقف الحقيقيّ لهذا النّحويّ من الاستدلال بالحديث الشّريف،وهذا ما يستعدي الوقوف على المصادر الأولى الّتي أُخذت منها مواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث بصورة عامّة،وموقف أبي إسحاق الشّاطبيّ بصورة خاصّة،والتّحقيق فيهما.

وقد جاء هذا البحث مكوّنًا من مقدّمة وتمهيد وفصلين وخاتمة .

أمّا المقدمة،فقد احتوت على أسباب اختيار البحث وأهميّته وتقسيمه المتّبع فيه .

وأمّا التّمهيد،فيتناول ترجمة موجزة للنّحويّ أبي إسحاق الشّاطبيّ(٧٩٠هـ) .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أمّا الفصل الأوّل، فقد أخذ عنوان:موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف- تعيينه ومصادره.

وهو يتناول مواقف النّحاة الّتي استقرت عليها الدّراسات الحديثة والمعاصرة من الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشّريف،والتّحقيق في المصادر القديمة الّتي استقى منها المحدثون هذه المواقف،وذلك للتّأكّد من مدى صحّة ما نُسب إلى النّحاة من هذه المواقف.

أمّا الفصل الثّاني، فهو بعنوان:التّحقيق في موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ من الاحتجاج بالحديث الشّريف.

وهذا الفصل يتناول بالتّفصيل موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ من الاحتجاج بالحديث الشّريف،فيحاول الوقوف على جميع الآراء من كتب المحدثين الّتي قامت بنسبة موقف إليه أو أكثر من الاحتجاج بالحديث بالشّريف،ومعرفة الأسباب الّتي دعت إلى الاختلاف في وضع موقف واحد صريح وجليّ يُبيّن موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ، ثمّ ينتهي هذا الفصل إلى وضع موقف له يُعتقد أنّه يمثّل موقفه الصّحيح له بما يتوافق مع آرائه في كتابه(المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية).

ثمّ تلت هذين الفصلين خاتمةٌ مشتملةٌ على أبرز نتائج هذا البحث، ملحقة بقائمة من المصادر والمراجع الّتي اعتمد عليها.

وقد اتّبع البحث المنهج الاستقرائي في الوقوف على ما أُتيح له من مصادر قديمة أو حديثة تناولت موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشّريف،وتتبّع احتجاج أبي إسحاق الشّاطبيّ بالحديث الشّريف من أبرز كتبه النّحويّة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثمّ بعد ذلك استلزم البحث اتّباع المنهج الوصفيّ في بعض المواطن الّتي تفرض وضع تقسيمات أو مواقف كما هي في تراثنا النّحويّ الأصوليّ.

ويأتي بعد هذين المنهجين المنهج التّحليليّ،وهو الّذي اعتمد عليه البحث كثيرًا في تفسير بعض المتناقضات من الآراء النّحويّة الأصوليّة الّتي سُلّم بها قديمًا،وما يستوجب ذلك من ضرورة الفصل برأي ناتج من تحليل هذه الآراء.

والله نسأل أنْ يلهمنا التّوفيق والسّداد فيما يُرمى إليه من وراء هذا البحث،وأنْ يبصّرنا في كلّ أمر من أمور دنيانا وأخرانا،ويعيننا ويرشدنا إلى ما فيه الخير والصّلاح،إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

* *

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- ترجمة موجزة لأبي إسحاق الشّاطبيّ[1]:

- اسمه وحياته:

هو الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمّد اللّخميّ الشّاطبيّ، الأصوليّ النّحويّ الفقيه المالكيّ،وهو غير الشّاطبيّ صاحب نظم الشاطبيّة في القراءات.

نشأ أبو إسحاق الشّاطبيّ في مدينة غرناطة،ولم تسجّل كتب التّراجم له رحلة عن بلده،فكلّها تشير إلى أنّه قد تلقّى العلوم على أبرز مشايخ غرناطة في العصر الّذي عاش فيه،سواء أكانوا من علمائها أم ممّن ارتحلوا إليها،وأنّه قد نال حظًّا وافرًا من علوم متنوّعة فاق فيها أقرانه وكبار العلماء في عصره،من أبرز هذه العلوم:علم أصول الفقه والتفسير والحديث والنحو وغيرها.

وقد كانت" لَهُ اسْتِنْبَاطَاتٌ جَلِيلَةٌ وَدَقَائِقُ مَنِيفَةٌ وَفَوَائِدُ لَطِيفَةٌ وَأَبْحَاثٌ شَرِيفَةٌ وَقَوَاعِدُ مُحرَّرَةٌ مُحقَّقَةٌ،كانَ عَلَى قَدَمٍ رَاسِخٍ مِنَ الصَّلاحِ والْعِفَّةِ والتَّحَرِّي والْوَرَعِ،حَرِيصًا عَلَى اتِّباعِ السُّنَّةِ،مُجَانِبًا لِلْبِدَعِ والشُّبْهَةِ"[2] .

---

(١) ينظر في مصادر ترجمة أبي إسحاق الشّاطبيّ: برنامج المجاري لأبي عبد الله محمد بن محمد المجاريّ الأندلسيّ(٨٦٢هـ)،تحقيق:محمد أبو الأجفان،ط١،دار الغرب الإسلامي، بيروت،١٩٨٢م،١/١١٦،ونيل الابتهاج بتطريز الدّيباج لأحمد بابا التّنكبتيّ (١٠٣٦هـ)، تحقيق:عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط١، كليّة الدعوة الإسلامية، طرابلس ليبيا ، ١٩٨٩م،١/٤٨،وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير الكتانيّ (١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عبّاس، ط٢، دار الغرب الإسلاميّ،بيروت،١٩٨٢م،١/١٩١،والأعلام لخير الدّين الزّركليّ (١٣٩٦هـ)، ط١٥، دار العلم للملايين ، بيروت،٢٠٠٢م،١/٧٥،ومقدّمة المحقّقين لكتاب:المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ (٧٩٠هـ)،تحقيق:مجموعة من الأساتذة، ط١، مطبوعات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٧م،١/١٤ .

(٢) نيل الابتهاج ١/٤٨ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- شيوخه:

أخذ أبو إسحاق الشّاطبيّ عن عدّة مشايخ عصره،من أبرزهم:

- أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ الغرناطيّ [١] .
- أبو عبد الله ابن الفخّار الإلبيريّ[٢] .
- أبو عبد الله محمد بن أحمد الحسنيّ ،المعروف بالشّريف التّلمسانيّ[٣] .
- أبو عبد الله محمد بن عليّ بن أحمد البلنسيّ[٤] .

---

(١) هو أبو سعيد فرج بن قاسم بن لبّ الغرناطيّ،أحد مشاهير علماء غرناطة،برز في أصول الفقه والتفسير والقراءات واللّغة وغيرها، وقرأ على القيجاطيّ، وأخذ علم العربيّة عن ابن الفخّار، وقد توفي سنة (٧٨٣هـ). ينظر:الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكيّ(٧٩٩هـ) ، تحقيق: د.محمد الأحمديّ،دار التّراث للطابعة والنّشر، القاهرة،١٩٧٢م، ١٣٩/٢،وشذرات الذّهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١٠٨٩هـ) ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط، ط١،دار ابن كثير، دمشق،١٩٨٦م، ٤٨٣/٨ .

(٢) هو أبو عبدالله محمد بن علي الخولاني البيريّ،نسبة لقبيلة خولان، وإلْبيرَة كورة في الأندلس، أخذ عن الغافقيّ، وابن عبد المهيمن،وابن الشّاط،وغيرهم،وقد أخذ عنه جماعة منهم: أبو إسحاق الشّاطبيّ،وأبو جعفر الرّعينيّ،ولسان الدّين بن الخطيب،وغيرهم،ومن أشهر مصنفاته:شرح جمل الزّجّاجيّ،وقد توفي سنة(٧٥٤هـ).ينظر:الدّرر الكامنة الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانيّ(٨٥٢هـ) ،تحقيق :محمد عبد المعيد ضان، ط٢، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ،١٩٧٢م، ٣٠٩/٥،وبغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة لجلال الدّين السّيوطيّ (٩١١هـ)، تحقيق: د.محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م ، ١٧٥/١، وشذرات الذّهب ٣٠٠/٨ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي الإدريسيّ الحسنيّ، المعروف بالشّريف التّلمسانيّ، علّامة تلمسان في عصره كما قيل عنه، نشأ فيها، وأخذ العلوم عن أبرز مشايخها ، وقد لازم الإمام الأبليّ فيها كثيرًا، من مصنّفاته:مفتاح الوصول إلى بناء الفروع والأصول، وشرح جمل الخونجيّ، وقد توفي سنة(٧٧١هـ). ينظر:نيل الابتهاج ٤٣٠/٢، والأعلام ٣٢٧/٥ .

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد الدّوسيّ البلنسيّ،أحد علماء العربيّة،لازم ابن الفخّار طويلًا،وأخذ عن غيره، وله تفسير للقرآن، وتأليف في مبهماته،وقد توفي=

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- **مؤلّفاته:**

ألّف أبو إسحاق الشّاطبيّ عدّة مصنّفات في عدّة علوم،غير أنّ الواضح هو أنّ أغلبها وأشهرها كان في علم أصول الفقه.

فمن هذه المصنّفات على وجه العموم:

- الاعتصام.
- أصول النّحو.
- الإفادات والإنشادات .
- عنوان الاتّفاق في علم الاشتقاق.
- فتاوي الشّاطبيّ.
- المجالس.
- المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الشّافية.
- الموافقات في أصول الشّريعة.

- **وفاته:**

توفي أبو إسحاق الشّاطبيّ في يوم الثّلاثاء،وهو اليوم الثامن من شهر شعبان[1]،سنة تسعين وسبعمائة.

=سنة(٧٨٢هـ).ينظر:الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانيّ(٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، ط٢، دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ،١٩٧٢م ٣٤٤/٥،ونيل الابتهاج ٤٥٥/٢،والأعلام ٢٨٦/٦ .

(١) ينظر:نيل الابتهاج ٥٠/١ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفصل الأوّل

موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف

تعيينه ومصادره

الكلام عن مواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف على إثبات القواعد النّحويّة والصّرفيّة قد تناوله كثير من الأساتذة والباحثين في دراسات مفردة لهذه المواقف،أو في تناول جزئيّ وقع في دراسة ما من الدّراسات الّتي تطرّقت لهذه المواقف عرضًا ضمن مجموعة من مواقف النّحاة تجاه الاحتجاج بالأدلّة السّماعيّة المتنوّعة،وهذه الدّراسات متداولة ومعلومة ولا تخفى عن كثير من الباحثين.

غير أنّ المتأمّل فيما خلصت إليه هذه الدّراسات يجد أنّ النتائج الّتي انتهت إليها متفاوتة ومختلفة، وإنْ اتّفقت في بعض مضامينها،فهي في الحقيقة لم تستقرّ على موقف واحد لا اضطراب فيه ولا لبس يبيّنان لنا الموقف الحقيقيّ للنّحاة من الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشّريف.

وقبل الخوض في هذا الفصل من البحث في أسباب الاضطراب الّتي أثّرت في عدم ظهور موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف بالصّورة الّتي ينبغي أنْ تكون عليها وجَبَ الإشارة إلى أنّه كي نخرج من هذا الفصل بما يغلب على الظّن أنّه هو الموقف الحقيقيّ للنّحاة،فإنّه من اللازم أن يكون التّناول فيه يهدف إلى تبيان جزئيّتين هامّتين:

أولاهما: وضع التّصور العام لموقف النّحاة الّذي صوّره أكثر الأساتذة والباحثين كما هو،وهو ما خلصوا إليه بحسب ما وقفوا عليه ممّا وصل إلينا من التّراث النّحويّ الأصوليّ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثانيهما: التّحقيق العلميّ فيما استقر عليه من تصوّر عامّ لموقف النّحاة من الحديث الشّريف عند هؤلاء الأستاذة والباحثين المعاصرين.

أولا: تعيين مواقف النّحاة بحسب ما انتهت إليه الدّراسات الحديثة:

ليس هناك موقف موحّد للنّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف على بناء القواعد النّحويّة والصّرفيّة،فهناك اضطراب واضح بين المنظّرين الأصوليين القدماء وبين المحدثين في تحديد موقف صريح وجليّ في ذلك،وأغلب المحدثين يصوّر لنا ثلاثة مواقف للنّحاة تجاه الاحتجاج بالحديث الشّريف[1] ،هذه المواقف هي:

---

(١) هذه المواقف الثلاثة قد اتّبع فيه الأساتذةُ والباحثون البغداديّ في كتابه (خزانة الأدب) كما سنرى لاحقًا،فهو أوّل من قسم النحاة في مواقفهم إلى ثلاثة أقسام.
ينظر مثلًا فيمن تبعه في هذا التقسيم من المحدثين:مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو،د. مهدي المخزومي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي،القاهرة ١٩٥٨م،ص٦١،مع التنبه إلى أنّ د.مهدي المخزوميّ عدّ أبا حيّان من المجوزين كابن مالك،وأصول التفكير النحويّ، أ.د. علي أبو المكارم، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م ، ص١٢٩-١٣٧،والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د.خديجة الحديثي، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م، ص٦٢،وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د.خديجة الحديثي، ط١، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد،العراق،١٩٨١م، ص١٩-٢٩،وأصول النحو العربي د.محمود سليمان ياقوت ، ط١، دار المعرفة لجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م، ص٥٥٤-٥٥٦،وأصول النحو العربي،د.محمود أحمد نحلة،ط١،دار العلوم العربية،بيروت،١٩٨٧م ،ص٤٨-٤٩، والحديث النبويّ في النحو العربيّ ،د.محمود فجّال، ط٢، أضواء السلف، الرياض، ١٩٩٧م،ص١٠٤-١٢٧، وأصول النحو النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، د.عصام عيد فهمي أبو غربيّة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة ط١، ٢٠٠٦م ،ص٨٠،وأصول النحو(دراسة في فكر الأنباري) ، د.محمد سالم صالح، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٢٣٦-٢٤٢،وقد جعلهم سعيد الأفغانيّ فرقتين فقط،فضمّن من ذهب إلى التوسط من المحدثين تحت المجيزين للاستدلال بالحديث بقيود،ينظر كتابه:في أصول النحو،تأليف:سعيد الأفغاني، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م، ص٤٧ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

موقف أبي إسحاق الشاطبي

١- منع الاحتجاج بالحديث الشّريف مُطلقًا:

ويمثّل هذه الفئة من النحاة:أبو الحسن عليّ بن محمد بن الضائع (٦٨٠هـ) [١]، وتلميذه أبو حيّان الأندلسيّ(٧٤٥هـ) .

٢- جواز الاحتجاج بالحديث الشّريف مطلقًا:

ويمثّل هذه الفئة فيمن صرّح بأسمائهم:السُّهيليّ(٥٨١هـ)[٢] وابن خروف (٦٠٩هـ) وابن مالك(٦٧٢هـ) والرّضيّ (٦٨٨هـ) والدّماميني (٨٢٧هـ) وغيرهم.

٣- التّوسط، وذلك بعدم الاحتجاج بمطلق الحديث الشّريف:

ويمثلهم: أبو إسحاق الشّاطبيّ(٧٩٠هـ)، وجلال الدّين السّيوطيّ (٩١١هـ) ، ومن تبعهم من المحدثين كالشّيخ محمد الخضر حسين،ومن أقرّه من الأساتذة في مجمع اللّغة العربيّة.

---

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتاميّ الإشبيليّ،المعروف بابن الضّائع،الإمام النحويّ الإشبيليّ،أخذ عن الشّلوبين،وقد لازمه طويلا،وكان من أبرز من أخذ عن ابن الضائع أبو حيّان الأندلسيّ،من مصنفاته:شرح جمل الزّجاجيّ،وشرح كتاب سيبويه،والرّدّ علي ابن عصفور،وغيرها،وقد توفي سنة(٦٨٠هـ).ينظر:البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللغة لمجد الدين أبو طاهر محمد الفيروزآباديّ (٨١٧هـ)،بلا ت،ط١،دار سعد الدّين،دمشق،٢٠٠٠م،ص٢١٨،وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهيروالأعلام للإمام شمس الدّين الذهبيّ(٧٤٨هـ)،تحقيق:د.بشار معروف،ط١،دار الغرب الإسلاميّ،بيروت،٢٠٠٣م، ٣٩٤/١٥،وبغية الوعاة ٢٠٤/٢،والأعلام ٣٣٣/٤،ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة،بلا ط،مكتبة المثنّى ودار إحياء التراث، بيروت ،بلات، ٢٢٤/٧.

(٢) هو أبو القاسم وأبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعميّ السّهيليّ،نسبة إلى قبيلة خثعم،وإلى قرية سُهيل بالقرب من مالقة،أخذ عن ابن العربيّ وأبي طاهر وابن الطّراوة وغيرهم،وأخذ عنه الغافقيّ والرّنديّ وابنا حوط الله وغيرهم،وقد كُفّ بصره وهو ابن سبع عشرة سنة،من مصنفاته:الرّوض الأنف ، ونتائج الفكر،والتّعريف والإعلام،وشرح الجمل،والأمالي،وغيرها،وقد توفّي سنة(٥٨١هـ).ينظر:البلغة ص١٨١،وتاريخ الإسلام ٧٣١/١٢،وبغية الوعاة ٨١/٢،والأعلام ٣١٣/٣ ،ومعجم المؤلّفين ١٤٧/٥ .

وقد سطرت لنا كثير من الدّراسات والأبحاث الّتي عرضنا لجزء منها في الحاشية الأولى من الصّفحة قبل الماضية لكلّ من المجوّزين والمانعين والمتوسّطين أدلّةً أقاموا عليها موقفهم تجاه الاحتجاج بالحديث الشّريف.

ولا شكّ في أنّ هذه الدّراسات والأبحاث وغيرها الكثير قد انكب لتبيان موقف النحاة الحقيقيّ من الاستدلال بالحديث الشريف،مابين دراسات وأبحاث عارضة للخلاف دون مناقشة أو تحليل،وأخرى محلّلة ومناقشة للآراء بأدلتها بصورة تفصيليّة ككتاب:(الحديث الشّريف في النّحو العربيّ) للدّكتور محمود فجّال،ومن قبله كتاب:(موقف النّحاة من الاستشهاد بالحديث الشّريف) للدّكتورة خديجة الحديثيّ،الّذي يعدّ من أوفى الكتب وأحواها ممّا وقفنا عليه في هذا البحث.

إلّا أنّه بعد التّأمّل في هذه الدّراسات،وما ذُكر فيها عن مواقف النّحويّين تجاه الحديث الشّريف،ومقارنتها بالموقف التّطبيقيّ والعمليّ،وما وقع من تفسير لبعض عبارات الأصوليّين النّحويّين نخرج بحقيقة وجود اضطرابٍ واقعٍ فيها عند إيضاح موقف النّحاة الحقيقيّ من الاستدلال بالحديث الشّريف خاصّة في التّصنيف الثّلاثيّ السّابق لموقف النّحاة،وهو تقسيمهم إلى نحاة مجوّزين مطلقًا للاحتجاج بالحديث الشّريف،وإلى نحاة مانعين مطلقًا،وإلى متوسّطين.

والّذي يُتصوّر في هذا البحث أنّ هذا التّصنيف الثّلاثيّ لا يمكن قبوله بأيّ حال من الأحوال،فهو لا يمثّل الموقف الحقيقيّ للنّحاة من الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشّريف،وذلك لأنّ هناك إشكالات في هذا التّصنيف الثّلاثيّ ترجع إلى سببين:

الأوّل: إشكالات في المصادر الّتي استقي منها موقف النّحاة الثّلاثيّ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الثّاني: الاختلاف في فهم ما ورد في المصادر الّتي تكشف عن موقف نحاة يمثّلون تصنيفًا ما من التّصنيفات الثّلاثة.

وسنرى لاحقًا ما يثبت هذه الإشكالات عند التّحقيق في موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف،ومصادر هذه المواقف عند المحدثين .

ثانيا: مصادر مواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف عند المحدثين:

لقد اعتمد النّحاة المحدثون بطبيعة الحال على مصادر متأخّرة في تعيين مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف،ذلك لأنّ الكلام عن هذه المواقف لم يرد عند المتقدّمين بحسب ما وصلنا من مصادر، فهو كالمسكوت عنه في هذه الفترة.

يقول أ.د.عليّ أبو المكارم مؤكّدًا ذلك :"أَمَّا الْحَدِيثُ، فَكَانَ مَسْكُوتًا عَنِ الاسْتِشْهَادِ بِهِ فِي هَذِهِ الْفَتْرَةِ،فَلَمْ نَرَ وَاحِدًا مِنَ النُّحَاةِ يَتَنَاوَلُ بِالْبَحْثِ وَالْمُنَاقَشَةِ مَدَى حُجِّيَّةِ الْأَحَادِيثِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ"(١) .

وغالب كتب المحدثين إنْ لم تعتمد على بعضها بعضًا في نقل مواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف،فإنّها كانت تعتمد في نقل هذه المواقف على عدّة مصادر متأخّرة تتفاوت فيها المادّة العلميّة المستقاة منها.

وتتلخّص هذه المصادر فيما كتبه النّحاة الآتية أسماؤهم في مصنّف أو أكثر من مصنّفاتهم،وهم:

١- ابن الضّائع (٦٨٠هـ) في كتابه (شرح جمل الزّجاجيّ) .

---

(١) أصول التّفكير النّحويّ ص٤٧.وينظر في معنى هذا الكلام:البحث اللّغويّ عند العرب مع دراسة لقضيّة التّأثير والتّأثر،أ.د.أحمد مختار عمر، ط٦،عالم الكتب، القاهرة،١٩٨٨م،ص٣٥،وموقف النّحاة من الاستشهاد بالحديث ص١٥،والحديث النّبويّ في النّحو العربيّ ص١٠١،وأصول النّحو العربيّ د.محمود سليمان ياقوت ص٥٥٤.

٢- أبو حيّان(٧٤٥هـ) في كتابه (التّذييل والتّكميل) .

٣- أبو إسحاق الشّاطبيّ(٧٩٠هـ)في كتابه(المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية).

٤- بدر الدّين الدّماميني(٨٢٧هـ) في كتابه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد).

٥- جلال الدّين السّيوطيّ(٩١١هـ) في كتابه (الاقتراح في علم أصول النّحو).

٦- ابن علّان(١٠٥٧هـ) [١] في كتابه (داعي الفلاح لمخبّآت الاقتراح) .

٧- البغداديّ (١٠٩٣هـ) [٢] في مقدّمة كتابه (خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب) .

٨- ابن الطّيّب الفاسيّ(١١٧٠هـ) [٣] في كتابه(فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح)، وكتابه الآخر(شرح كفاية المتحفّظ) .

---

(١) هو محمد علي بن محمد علّان الصّدّيقيّ، مفسّر عالم بالحديث،كان مقرئًا لصحيح البخاريّ في جوف الكعبة، إذ أخذ علومًا متنوّعة عن العلماء الذين يقدمون مكّة،فأجازوه بإجازات عديدة،وكان هو من أهل مكّة،وقد أخذ عنه جماعة فيها علومًا متنوّعة،ومن أبرز مصنّفاته:داعي الفلاح إلى مخبّآت الاقتراح،و ضياء السبيل في التفسير،ودليل الفالحين لطرق رياض الصالحين،وغيرها،وقد توفي سنة(١٠٥٧هـ). ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر،لمحمد أمين بن فضل الله المحبّيّ(١١١١هـ)،بلا ت، بلا ط،دار صادر،بيروت، ١٨٤/٤،والأعلام ٢٩٣/٦ .

(٢) هو عبد القادر بن عمر البغداديّ،الأديب النّحويّ،أخذ عن الفرضيّ في دمشق،ثم رحل إلى مصر فأخذ عن شهاب الدين الخفاجيّ،والشيخ يس الحمصيّ، وغيرهما،له من المصنفات:خزانة الأدب،وشرح أبيات مغني اللّبيب،وشرح شواهد الشافيّة،وحاشية على شرح بانت سعاد لابن هشام، وغيرها، وقد توفي سنة (١٠٩٣هـ).ينظر:خلاصة الأثر ٤٥١/٢،والأعلام ٤١/٤ .

(٣) هو أبو عبد الله شمس الدّين محمد بن الطّيب بن محمد الشّرقيّ الفاسيّ،نشأ في فاس، ونزل في المدينة المنورة،أخذ عن الكتانيّ والدّلائيّ وغيرهما،وقد أخذ عنه مرتضى الزّبيديّ والسّجلماسيّ،وغيرهما،وله من المصنّفات:شرح كفاية المتحفظ،وفيض نشر الانشراح،وحاشية على المغني والمطوّل والتوضيح وتفسير الجلالين، وقد توفي سنة

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وجلّ ما سطّره المحدثون في دراساتهم وأبحاثهم كان يعتمد على مصدر أو أكثر من هذه المصادر السّابقة،غير أنّ المادّة العلميّة الموجودة في كلّ مصدر من هذه المصادر تختلف ،فليس كلّ ما قيل في مجموع هذه المصادر السّابقة يستطيع الباحث أنْ يستنبط منه التّصنيف الثّلاثيّ لمواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف.

ومن الممكن أنْ نوجز محتوى هذه المصادر من تبيان موقف أو أكثر من مواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف فيما يلي:

ابن الضّائع في كتابه(شرح جمل الزّجّاجيّ) كان يردّ على ابن الطّراوة (٥٢٧هـ)[1] حينما استدلّ بحديث شريف في إحدى المسائل،فقال بعد أنْ ذكر ما وقع في الرّواية المستشهد بها من إشكال أسقط الاستدلال بها:"لأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ أَنَّهُ يَجُوزُ نَقْلُ حَدِيثِ-النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- بِالْمَعْنَى،وعَلَيْهِ حُذَّاقُ الْعُلَمَاءِ،وهَذَا هُوَ السَّبَبُ عِنْدِي فِي تَرْكِ الْأَئِمَّةِ كَسِيبَوَيْهِ وغَيْرِهِ الاسْتِشْهَادَ عَلَى إثْبَاتِ اللُّغَةِ بِالْحَدِيثِ"[2] .

=(١١٧٠هـ).ينظر:سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر لمحمد خليل بن علي الحسينيّ (١٢٠٦هـ)،طبعة٣،دار البشائر وابن حزم،بيروت،١٩٨٨م،٤/٩١،والأعلام ٦/١٧٧،ومعجم المؤلفين ١٠/١١١ .

(١) هو الأستاذ أبو الحسين سليمان بن محمد السّبائيّ المالقيّ،أخذ عن الأعلم الشّنتمريّ وعبد الملك بن سراج وأبي الوليد الباجيّ وغيرهم،وقد أخذ عنه أئمّة منهم أبو القاسم السّهيليّ،من مصنفاته:الإفصاح على الإيضاح،والتّرشيح في النّحو،وغيرهما،وقد توفي سنة(٥٢٨هـ).ينظر:إنباه الرّواة ٤/١١٣،والبلغة ص١٤٩،وبغية الوعاة ١/٦٠٢،والأعلام٣/١٣٢،ومعجم المؤلّفين ٤/٢٧٤ .

(٢) ابن الضّائع وأثره النّحويّ مع تحقيق القسم الأول من شرحه جمل الزّجاجيّ،ليحيى علوان البلداوي، رسالة دكتوراة،بإشراف:أ.د.فايز زكي دياب،كلية اللغة العربية،جامعة الأزهر،القاهرة،سنة ١٩٨٦م،(قسم التحقيق)،٢/١١٢١.
وينظر فيمن نقل كلام ابن الضّائع بتصرف: الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدّين السّيوطيّ (٩١١هـ)،تحقيق: أ.د.حمدي عبدالفتاح مصطفى، ط٣، مكتبة الآداب،=

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثمّ قال بعد ذلك:"وابْنُ خَرُوف يَسْتَشْهِدُ بالْحَدِيثِ كَثِيرًا،فَإِنْ كَانَ عَلَى مَعْنَى الاسْتِظْهَارِ والتَّبَرُّكِ بِمَا رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،فَحَسَنٌ،وإِنْ كَانَ يَرَى أَنَّ مَنْ قَبْلَهُ أَغْفَلَ شَيْئًا وَجَبَ عَلَيْهِ اسْتِدْرَاكُهُ،فَلَيْسَ كَمَا رَأَى،واللهُ أَعْلَمُ"(١) .

أمّا أبو حيّان وأبو إسحاق الشّاطبيّ،فقد كانا يردّان على ابن مالك حينما أكثر من الاستشهاد بالحديث الشّريف،فبيّنا أنّه غير مصيب فيما ذهب إليه،وبيّنا الأدلّة الّتي تُبعد الاستشهاد بمطلق الحديث الشّريف(٢).

أمّا بدر الدّين الدّمامينيّ،فقد كان يردّ على أبي حيّان حينما شنّع على ابن مالك إكثاره من الاستشهاد بالحديث الشّريف،وقام بتفنيد ما استدلّ به من أدلّة (٣) .

=القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٠٩،وداعي الفلاح لمخبّآت الاقتراح لمحمد علي بن محمد بن علان الصّديقيّ(١٠٥٧هـ)، تحقيق ج١: د. محمد سالم الدرويش،ط١، منشورات أكاديمية الدراسات العليا-فرع مصراته، ليبيا، ٢٠٠٩م،١/٢٦٧،وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغداديّ (١٠٩٣هـ)،تحقيق :عبدالسّلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجيّ، القاهرة،١٩٩٧م،١/١٠،وفيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح لأبي عبدالله محمد بن الطّيّب الفاسيّ(١١٧٩هـ)، تحقيق: د.محمود يوسف فجال، ط٢، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات، ٢٠٠٢م،١/٥٠٢.

(١) ابن الضّائع وأثره النّحويّ مع تحقيق القسم الأول من شرحه جمل الزّجاجيّ،(قسم التحقيق)،٢/١١٢١.

(٢) ينظر كلام أبي حيّان في:التذييل والتكميل(المخطوط) ٥/١٦٨،وما بعدها،وفي كلام أبي إسحاق الشّاطبيّ: المقاصد الشّافيّة في شرح الخلاصة الكافية ٣/٤٠١،وما بعدها .
وينظر فيمن نقل كلام أبي حيّان بتصرف:تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش محب الدّين محمد بن يوسف (٧٧٨هـ) تحقيق: أ.د.علي محمد فاخر وأ.د.جابر السيد مبارك وآخرين، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٧م،٩/٤٤٠٨،والاقتراح ص١٠٧،وداعي الفلاح ١/٢٤٥،وخزانة الأدب ١/١٠، وفيض نشر الانشراح ١/٤٥١،وشرح كفاية المتحفظ(تحرير الرواية في تقرير الكفاية) لمحمد بن الطيّب الفاسيّ (١١٧٠هـ) تحقيق:د.علي حسين البواب،ط١،دار العلوم للطباعة،الرياض،١٩٨٣م،ص ٩٦،وقد نقل البغداديّ كلام الشّاطبيّ بتصرف في:خزانة الأدب١/١٢.

(٣) ينظر:تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني (٨٢٧هـ)،تحقيق: د.محمد بن عبدالرحمن المفدى، بلاط، بلا ت،٤/٢٤١ وما بعدها.
وقد نقل البغداديّ كلامه بتصرّف في:خزانة الأدب ١/١٤-١٥ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أمّا جلال الدّين السّيوطيّ،فذكر جواز الاحتجاج بالحديث الشّريف وفق ضابط معيّن،ثمّ بيّن أنّه قد أُنكر على ابن مالك حينما قام بإثبات القواعد النّحويّة والصّرفيّة بما ورد بالحديث الشّريف،فنقل كلام أبي حيّان الّذي في كتابه(التذييل والتكميل) بتصرّف،وساق بعده كلام ابن الضّائع الّذي في كتابه(شرح جمل الزّجاجيّ) بتصرّف،ثمّ ذكر ما يؤيّد صحّة كلام ابن الضّائع (١).

أمّا ابن علّان،فقد شرح كلام جلال الدّين السّيوطيّ،وما قاله عن أبي حيّان وابن الضّائع،وذكر بعده كلامًا لم ينسبه إلى أحد فيه تعليل لتجويز الاستشهاد بالحديث الشّريف مطلقًا،وهو كلام شبيه بكلام بدر الدّين الدّماميني في ردّه على أبي حيّان،وذكر أيضًا نقلا عن أحد الفقهاء المحدّثين رأيه فيما فعله ابن مالك،فبيّن هذا الفقيه أنّ ابن مالك يأتي بالحديث للاعتضاد لا لإثبات القاعدة،ثمّ نقل كلامًا فيه تجويز أيضًا للاستشهاد بمطلق الحديث(٢).

أمّا ابن الطّيّب الفاسيّ،فبعد أنْ شرح كلام جلال الدّين السّيوطيّ بيّن أنّ الاحتجاج بالحديث الشّريف وقع فيه خلاف بين النّحاة،فذهب إلى جوازه جمع من الأئمّة،ومنع الاستشهاد به بعض النّحاة،بل يقول :"عَلَى أنَّا لَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ خَالَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إلَّا مَا أَبْدَاهُ الشَّيْخُ أَبُو حَيَّانَ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)،وأَبُو الْحَسَنِ بْنُ الضَّائِعِ فِي(شَرْحِ الْجُمَلِ)،وتَابَعَهُمَا عَلَى ذَلِكَ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ-فَأَوْلَعَ بِنَقْلِ كَلَامِهِمَا،واللَّهْجِ بِهِ فِي كُتُبِهِ،واعْتَنَى بِاسْتِيفَائِهِ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِـ(الاقْتِرَاحِ فِي عِلْمِ أُصُولِ النَّحْوِ)" (٣).

(١) ينظر:الاقتراح ص١٠٦ وما بعدها .
(٢) ينظر:داعي الفلاح لمخبّآت الاقتراح ٢٤٣/١ وما بعدها .
(٣) فيض نشر الانشراح في روض طيّ الاقتراح ٤٤٧/١،وشرح كفاية المتحفظ(تحرير الرواية في تقرير الكفاية) ص٩٦ .

ثمّ أخذ بالردّ على أبي حيّان وابن الضّائع وتفنيد،ما استدلّا به على المنع في كلام كثير استغرق صفحات طوال مع ما قام بشرحه من كلام جلال الدّين السّيوطيّ .

أمّا عبد القادر البغداديّ،فقد قسّم النّحاة إلى ثلاثة أقسام،فقال:"وأمَّا الاسْتِدْلالُ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ،فَقَدْ جَوَّزَهُ ابْنُ مَالِك،وتَبِعَهُ الشَّارِحُ المُحَقِّقُ في ذَلِكَ،وزَادَ عَلَيْهِ بالاحْتِجَاجِ بِكَلامِ أَهْلِ الْبَيْتِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ،وقدْ مَنَعَهُ ابنُ الضّائِعِ وأَبُو حَيَّانَ..." (١) .

ثمّ بعد أنْ ذكر كلام ابن الضّائع وأبي حيّان بأدلتهما للمنع، والرّدّ عليهما قال:"وتَوَسَّطَ الشَّاطِبِيُّ، فَجَوَّزَ الاحْتِجَاجَ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي اعْتُنِيَ بِنَقْلِ أَلْفَاظِهَا...."(٢).

ثمّ نقل كلامه الواقع في كتابه (المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية) بتصرّف،وأتبعه بقوله:"وقَدْ تَبِعَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الاقْتِرَاحِ"(٣).

وقد نقل البغداديّ جزءًا من كلام السّيوطيّ في كتابه (الاقتراح)،وذكر بعده أنّ الدّماميني ردّ هذا المذهب،ثمّ نقل كلام الدّماميني الواقع في كتابه(تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) .

ومن هذا النّقل الموجز من محتوى هذه المصادر نخرج بأنّ البغداديّ هو أوّل من صنّف مواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف إلى ثلاثة مواقف هي: المنع مطلقًا،والجواز مطلقًا،والتّوسط الّذي يمثّله أبو إسحاق الشّاطبيّ وجلال الدّين السّيوطيّ.

---

(١) خزانة الأدب ١/٩ .
(٢) السّابق ١/١٢ .
(٣) السّابق ١/١٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ولم يكن أحد ممّن تناول هذه المواقف في المصادر القديمة قد صنّف النحاة هذا التّصنيف،فابن الطّيّب الفاسيّ مثلًا قد قسّمهم إلى مجوّزين ومانعين،وابن علّان يُفهم من كلامه أنّ هناك مجوزّين ومانعين فقط دون أنْ يكون تصنيف ثالث فيما بينهما،وهو التّوسّط .

أمّا ابن الضّائع وأبو حيّان والدّماميني،فيُؤخذ ممّا ذكروه أنّ ابن الضّائع وأبا حيّان يأخذان مأخذ المنع لمن يعتمد على الحديث الشّريف مطلقًا دون تقييد ما ، وقد يُفهم من كلامهما أيضًا المنع المطلق للاستدلال بالحديث الشّريف،ورفضه في مجال التّقعيد النّحويّ،وهذا ما فهمه كثير من المتأخّرين والمحدثين .

وهذا يعني أنّ التّصنيف الثّلاثي للنّحاة الّذي سطره المحدثون في دراساتهم وأبحاثهم بوصفه يمثّل مواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف قد اتّبعوا فيه البغداديّ فيما كتبه في كتابه(خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب)،ثم دعّموا هذا التّصنيف الثّلاثي ما قيل في المصادر المتأخّرة الأخرى .

والّذي يُعتقد في هذا البحث أنّ هناك اضطرابًا في تحديد مواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف يُضعّف قبول هذا التّصنيف الثّلاثيّ الّذي وضعه البغداديّ،وارتضاه كثير من المحدثين،هذا الاضطراب كانت وراءَه أسبابٌ دعت لظهور هذا التّصنيف الثّلاثي الّذي لا يمثّل في الحقيقة موقف النّحاة الحقيقيّ.

ثالثا: أسباب الاضطراب في تحديد مواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف عند النّحاة المحدثين والمعاصرين:

من الأمور الّتي لم تتبيّن أكثر في هذه المسألة عدم إيضاح موقف النّحاة المتقدّمين ومن بعدهم من الاحتجاج بالحديث الشّريف بصورة جليّة،وهذا يرجع إلى ثلاثة أسباب:

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الأول: تصريح أبي الحسن بن الضائع وتلميذه أبي حيّان بأنّ النحاة المتقدمين تركوا الاحتجاج بالحديث الشّريف،وهو التّصريح الّذي يجعلنا نقف موقف الحيرة من موقف المتقدّمين من الاحتجاج بالحديث الشّريف،ويجعلنا نتساءل:لماذا لم يعتمدوا عليه في الاحتجاج النّحويّ؟ وهل هناك أسباب معتبرة لاستبعاده؟

فابن الضّائع يصرّح بذلك في قوله:" لأَنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ أَنَّهُ يَجُوزُ نَقْلُ حَدِيثِ-النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-بِالْمَعْنَى،وعَلَيْهِ حُذَّاقُ الْعُلَمَاءِ،وهَذَا هُوَ السَّبَبُ عِنْدِي فِي تَرْكِ الْأَئِمَّةِ كَسِيبَوَيْهِ وغَيْرِهِ الاسْتِشْهَادَ عَلَى إِثْبَاتِ اللُّغَةِ بِالْحَدِيثِ"[1] .

أمّا أبو حيّان،فهو يصرّح به عند كلامه على ما وقع من استدلال ابن مالك بالحديث الشريف:"قَدْ لَهِجَ هَذَا الْمُصَنِّفُ فِي تَصَانِيفِهِ بِالاسْتِدْلَالِ بِمَا وَقَعَ فِي الْحَدِيثِ فِي إِثْبَاتِ الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ بِمَا رُوِيَ فِيهِ،ومَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ ولَا الْمُتَأَخِّرِينَ سَلَكَ هَذِهِ الطَّرِيقَةَ غَيْرَ هَذَا الرَّجُلِ.

عَلَى أَنَّ الْوَاضِعِينَ الْأَوَّلِينَ لِعِلْمِ النَّحْوِ الْمُسْتَقْرِئِينَ الْأَحْكَامَ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ والْمُسْتَنْبِطِينَ الْمَقَايِيسَ كَأَبِي عَمْرِو بنِ الْعَلَاءِ وعِيسَى بنِ عُمَرَ والْخَلِيلِ وسِيبَوَيْهِ مِنْ أَئِمَّةِ الْبَصْرِيِّينَ،وكَمُعَاذٍ[2] والْكِسَائِيِّ والْفَرَّاءِ وعَلِيِّ بنِ

---

(١) ابن الضّائع وأثره النّحويّ مع تحقيق القسم الأول من شرحه جمل الزّجاجيّ ،(قسم التحقيق)، ١١٢١/٢.وينظر فيمن نقل كلامه بتصرف: الاقتراح ص١٠٩،وداعي الفلاح ٢٦٧/١ ،وخزانة الأدب ١٠/١،وفيض نشر الانشراح ٥٠٢/١.

(٢) هو مسلم معاذ بن مسلم الهرّاء،مولى محمد القريظيّ،أحد النحاة القدماء الكوفيين،روى الحديث عن جعفر الصادق وابن السائب، وأخذ عنه النحو الكسائيّ، ورُويت عنه حروف في القراءات، توفي سنة(١٨٧هـ).
ينظر:نزهة الألباء ص٥٠، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة للوزير علي بن يوسف القفطيّ (٦٢٤هـ)، تحقيق: د.عبد الله بن عمر الحاج،ط١،دار الفكر العربي ومؤسّسة الكتب الثقافيّة، القاهرة وبيروت، ١٩٨٦م،٢٨٨/٣ ، والبلغة ص٢٩٢، وبغية الوعاة ٢٩٠/٢،وشذرات الذهب ٣٩٩/٢،والأعلام ٢٥٨/٧.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الْـمُبَارَكِ الْأَحْمَرِ وهِشَامِ الضَّرِيرِ مِنْ أَئِمَّةِ الْكُوفِيِّينَ لَمْ يَفْعَلُوا،وتَبِعَهُمْ عَلَى هَذَا الْـمَسْلَكِ الْـمُتَأَخِّرُونَ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ وغَيْرُهُمْ مِنْ نُحَاةِ الْأَقَالِيمِ كَنُحَاةِ بَغْدَادَ وأَهْلِ الْأَنْدَلُسِ..."[1].

الثّاني:عدم الحديث عن الخلاف إلّا عند المتأخّرين من النّحاة،وبالأخصّ عند ما ذكره ابن الضّائع وأبو حيّان في امتناع النّحاة عن الاستدلال به،إذ كان موقف النّحاة المتقدّمين من الاستدلال بالحديث الشّريف كالمسكوت عنه كما ذكر أ.د.عليّ أبو المكارم[2] .

الثّالث: عدم التّوافق بين ما ذكره ابن الضّائع وأبو حيّان عن موقف المتقدّمين من الامتناع عن الاحتجاج بالحديث من جهة،وبين تصريح بعض الأصوليّين النّحويّين،والتّطبيق العملي لهذين النّحويّين من جهة أخرى،وهو ما يتمثّل بالتالي:

١-صرّح أبو البركات الأنباريّ بأنّ الحديث الشريف دليلٌ من الأدلّة النحوية دون تعرّضٍ لوجود خلاف عندهم على حجيته في الاستدلال،وهذا ما يعني أنّهُ لو كان ثمّة خلافٌ بين النحاة لذكره أبو البركات الأنباريّ.

فقد قال أبو البركات عند حديثه عن انقسام النّقلِ عند اللغويين والنحاة:"اعْلَمْ أَنَّ النَّقْلَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:تَوَاتُرٌ وآحَادٌ.

---

(١) التّذييل والتّكميل(المخطوط) ١٦٨/٥.

وينظر فيمن نقل كلامه بتصرف:تمهيد القواعد ٤٤٠٨/٩، والاقتراح ص١٠٧،وداعي الفلاح ٢٤٥/١-٢٤٩،وخزانة الأدب ١٠/١،وفيض نشر الانشراح ٤٥١/١-٤٥٣ ، وشرح كفاية المتحفظ ص ٩٦ .

(٢) ينظر:أصول التفكير النحويّ ص٤٧،وينظر في معنى هذا الكلام: البحث اللغوي عند العرب ص٣٥، وموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث ص١٥، والحديث النبوي في النحو العربي ص١٠١،وأصول النحو العربي، د.محمود سليمان ياقوت، ص٥٥٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فأَمَّا التَّوَاتُرُ،فَلُغَةُ الْقُرْآنِ ومَا تَوَاتَـرَ مِنَ السُّنَّةِ وكَلَامِ الْعَرَبِ،وهَذَا الْقِسْمُ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ مِنْ أَدِلَّةِ النَّحْوِ يُفِيدِ الْعِلْمَ"(١) .

ونحن نعرف أنّ رسالة أبي البركات (لمع الأدلّة) هي العمدة في بيان الأصول والأدلّة النّحويّة عند النّحويين، ولا شكّ أنّ في تصريحه بأنّ الحديث الشريف أحد الأدلة دليلًا قطعيًّا على ثبوته استدلالًا عند النّحاة،وإنْ قلّ عندهم ذلك.

٢-ردّ ابن الطّيب الفاسيّ على أبي حيّان في عدم استدلال المتقدمين والمتأخرين ونحاة الأقاليم بالحديث الشّريف،فقد بيّن أنّه لا حجّة قاطعة على ذلك من وجهين،فهو يقول:"وحَاصِلُ مَا قَالَهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْـمَذْكُورِينَ لَمْ يَسْتَدِلُّوا بِالْـحَدِيثِ،ولَا أَثْبَتُوا الْقَوَاعِدَ الْكُلِّيَّةَ،وهَذَا لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ ذَلِكَ،ولَا يُـجَوِّزُونَهُ كَمَا تَوَهَّمَهُ،بَلْ تَرْكُهُمْ لَهُ لِعَدَمِ تَعَاطِيهِمْ إِيَّاهُ،وقِلَّةِ إِسْفَارِهِمْ عَنْ حِجَابِ مُـحَيَّاهُ،عَلَى أَنَّ كُتُبَ الْأَقْدَمِينَ الْـمَوْضُوعَةَ فِي اللُّغَةِ لَاتَـكَادُ تَخْلُو مِنَ الْأَلْفَاظِ الْـحَدِيثِيَّةِ فِي الاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى إِثْبَاتِ الْكَلِـمَاتِ،واللُّغَةُ أُخْتُ النَّحْوِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ" (٢).

ويقول أيضًا في الرّدّ على قول أبي حيّان حينما ذكر عدم اتّباع ابن مالك النّحاة المتقدّمين في عدم الاستشهاد بالحديث الشّريف:"وهِيَ مُصَادَرَةٌ ظَاهِرَةٌ،بَلْ هَذِهِ كُتُبُ الْأَنْدَلُسِيِّينَ وغَيْرِهِمْ مِنَ النُّحَاةِ مَشْحُونَةٌ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَـكِيرٍ..."(٣).

---

(١) لمع الأدلة في أصول النّحو لأبي البركات الأنباريّ(٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، مطبوعات الجامعة السورية، دمشق، ١٩٥٧م،ص٨٣.وقد نُقل كلامه في:الاقتراح ص١٤٤،وداعي الفلاح ٤٢٦/١،وفيض نشر الانشراح ٦٨١/١.

(٢) فيض نشر الانشراح ٤٥٢/١،وقد ذكر هذا الكلام أيضًا في كتابه:شرح كفاية المتحفظ(تحرير الرواية في تقرير الكفاية) ص٩٧.

(٣) السّابق ٤٥٤/١.

www.alukah.net اهداء من شبكة الألوكة

ثُمَّ ذكر من وقع في كتبهم الاستدلال بالحديث الشّريف من النّحاة المتأخّرين .

٣- تصريح أبي إسحاق الشّاطبيّ بأنّ النحاة قد استدلوا بالحديث الشريف وفق ضوابط ومعايير معيّنة،وهذا ما يفهم من معارضة الشّاطبيّ لابن مالك في استدلاله بمطلق الحديث الشّريف دون مراعاة لشروط ما وجب توافرها فيه عند الاستدلال.

فقد قال الشّاطبيّ حينما ردّ على ابن مالك:"أَمَّا الْـحَدِيثُ،فَإِنَّهُ خَالَفَ فِي الاسْتِشْهَادِ بِهِ جَمِيعَ الْـمُتَقَدِّمِينَ،إِذْ لَا تَجِدُ فِي كِتَابٍ نَحْوِيٍّ اسْتِدْلَالًا بِحَدِيثٍ مَنْقُولٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- إِلَّا عَلَى وَجْهِ أَذْكُرُهُ بَحَوْلِ اللهِ..." (١) .

ثم بعد أنْ بيّن الأحاديث التي يستشهد بها النحاة المتقدمون والمتأخرون،وهي التي ثبت عندهم أنّهُ قد اعتنيَ بلفظها قال:"وابْنُ مَالِك -رَحِمَهُ اللهُ-لَمْ يُفَصِّلْ هَذَا التَّفْصِيلَ الضَّرُورِيَّ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ،فَبَنَى الْأَحْكَامَ عَلَى الْـحَدِيثِ مُطْلَقًا،ولَا أَعْرِفُ لَهُ فِيهِ مِنَ النُّحَاةِ سَلَفًا إِلَّا ابْنَ خَرُوف،يَأْتِي بِأَحَادِيثَ فِي تَمْثِيلِ جُمْلَةٍ مِنَ الْـمَسَائِلِ،وقَصْدُهُ فِي الْغَالِبِ لَا يَتَـبَيَّنُ فِي ذَلِكَ..."(٢) .

وما ذكره الشّاطبيّ في النّقلين السّابقين دليل صريح على أنّ النّحاة المتقدّمين أو مطلق النّحاة عنده ممّن سبقوه قد استدلّوا بالحديث الشّريف،ولكن ليس بإطلاق كما فعل ابن مالك،بل هم يستدلّون فقط بما ثبت الاعتناء بلفظه كما بيّن في كتابه، فاعتراضه على ابن مالك لم يكن بسبب الاستدلال بالحديث عمومًا،بل كان فقط اعتراضًا على إطلاق ابن مالك للاستدلال دون تقييد أو شروط، وهذا مخالف-كما بيّن- لاستدلال مَنْ سبقه من النحاة.

---

(١) المقاصد الشافية ٣/٤٠١.

(٢) السّابق ٣/٤٠٤.

www.alukah.net اهداء من شبكة الألوكة

٤-تصريح كثيرٍ من النّحاة المحدثين بأنّ النّحاة السّابقين من المتقدّمين والمتأخّرين قد احتجّوا بالحديث الشّريف،وهذا بصرف النّظر عن قلّة الاحتجاج بالحديث عندهم، بل وقوع الاحتجاج به، ولو في مسألة واحدة دليل على أنّ الحديث الشّريف مصدرٌ من مصادر الدّليل السماعيّ عند النّحاة.

فمن ذلك ما ذكره أ.د.أحمد مختار عمر،فهو يقول:"وهُنَاكَ أَسْبَابٌ كَثِيرةٌ فِي صِحَّةِ مَا نُسِبَ إِلَى الْأَقْدَمِينَ مِنْ رَفْضِهِمُ الاسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ، بَلْ هُنَاكَ مِنَ الدَّلَائِلِ مَا يَكَادُ يَقْطَعُ-إِنْ لَمْ يَكُنْ يَقْطَعُ فِعْلًا-أَنَّهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ بِهِ،ويَبْنُونَ عَلَيْهِ قَوَاعِدَهُمْ،سَوَاءٌ مِنْهُمْ مَنِ اشْتَغَلَ بِاللُّغَةِ أَوِ النَّحْوِ أَوْ بِهِمَا مَعًا،وهَذَا لَا يَسَعُ الْبَاحِثَ المُدَقِّقَ أَنْ يُسَلِّمَ بِمَا ادَّعَاهُ المُتَأَخِّرُونَ"(١).

ثم بيّن هذه الأسباب الداعية للقطع بأنّ النّحاة قد لا يرفضون الاستدلال بالحديث الشّريف،والتي منها استدلال النّحاة واللّغويّين ابتداءً بأبي عمرو بن العلاء مرورًا بالخليل وسيبويه والكسائيّ والفرّاء والأصمعيّ وغيرهم من نحاة القرن الثّاني والثّالث والرّابع والخامس إلخ...، انتهاءً بجلال الدّين السّيوطيّ،وقد أثبت ذلك بالإحالة إلى وجودها في كتبهم(٢).

وكانت قد ذكرت ذلك من قبله د.خديجة الحديثيّ التي أشار إليها في كتابه(البحث اللّغويّ عند العرب) عند حديثه عن قضية الاستشهاد بالحديث عند النحاة،وهو يقصد دراستها المفصّلة النادرة (موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف)،حيث إنّ الكتاب قام على فكرة التحقيق فيما قيلَ عن عدم استدلال النّحاة المتقدّمين بالحديث الشريف كما ذكر ابن الضائع وأبو حيّان،ومن تبعهم ممّن أخذ عنهم من المتأخّرين والمحدثين.

---

(١) البحث اللغوي عند العرب ص٣٥-٣٦ .

(٢) ينظر السّابق ص٣٧-٤٠ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وهذه الفكرة الّتي قامت د. خديجة الحديثيّ بالتّحقيق فيها قد أثبتت بطلانها ابتداءً بأبي عمرو بن العلاء،ونهاية بأبي حيّان الأندلسيّ،فخلصت إلى أنّ النحاة المتقدمين قد استدلوا بالحديث على قلّة في النحو والصرف،وتبعهم في ذلك متأخرو المدرستين،ثم كثر الاستدلال به عند نحاة الأندلس(١).

بل حتّى الاحتجاج بالحديث الشّريف وقعَ عندَ أبي حيّان نفسه،فقد جمعت من كتابين فقط من كتبه،هما (ارتشاف الضّرب-منهج السّالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك) ثمانيةً وعشرين حديثًا فقط فيما يكون فيه احتجاج واستدلال على قاعدة نحوية أو صرفية.

هذا من غير الأحاديث الشّريفة الّتي أوردها بغية التّمثيل،أو ما اتّبع فيه ابن مالك في الاستدلال.

تقول د.خديجة الحديثيّ:"فَأَبُو حَيَّانَ إِذَنْ يَحْتَجُّ بِالْحَدِيثِ،وَيَنْقُلُ آرَاءَ الْمُحْتَجِّينَ بِهِ،وَيُوَافِقُهُم عَلَى الْقَوَاعِدِ الَّتِي بَنَوْهَا مُسْتَنِدِينَ إِلَيْهِ،أَوْ يَنْقُلُ الرَّأْيَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُبَيِّنَ مُوَافَقَتَهُ أَوِ اعْتِرَاضَهُ،وَيَسْكُتُ عَنْهُ،أَوْ يَرُدُّ عَلَيْهِمُ الْقَاعِدَةَ وَالْحُكْمَ وَالاسْتِشْهَادَ..."(٢).

كذلك يرى د.محمود فجّال بأنّه"هُنَاكَ أَسْبَابٌ كَثِيرَةٌ تَحْمِلُ عَلَى الشَّكِّ فِي صِحَّةِ مَا نُسِبَ إِلَى الْأَقْدَمِينَ مِنْ رَفْضِهِمُ الاسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ،بَلْ هُنَاكَ مِنَ الدَّلَائِلِ مَا يَكَادُ يَقْطَعُ-إِنْ لَمْ يَكُنْ يَقْطَعُ فِعْلًا-أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَشْهِدُونَ بِهِ،وَيَبْنُونَ

(١) ينظر:موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف ص٤٢٣ .

(٢) السّابق ص٣٦٤ .وينظر تصريحها بذلك أيضا في كتابها:أبو حيّان النّحويّ،د.خديجة الحديثي، ط١،مكتبة النهضة،بغداد،١٩٦٦م، ص٤٣٦-٤٤٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

عَلَيْهِ قَوَاعِدَهُمْ،سَوَاءٌ مِنْهُمْ مَنِ اشْتَغَلَ بِاللُّغَةِ أَوْ النَّحْوِ أَوْ بِهِمَا مَعًا،ولِهذا لَا يَسَعُ الْبَاحِثَ الْمُدَقِّقَ أَنْ يُسَلِّمَ بِمَا ادَّعَاهُ الْمُتَأَخِّرُونَ"(١).

ويقول د.السّعيد شنوقة:"لَقَدْ اسْتَشْهَدَ الْقُدَامَى بِالْحَدِيثِ،مِنْهُمْ:أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ والْخَلِيلُ بنُ أَحْمَدَ والْكِسَائِيُّ والْفَرَّاءُ والْأَصْمَعِيُّ...،ولَا بُدَّ مِنَ الانْتِبَاهِ إِلَى فِكْرَةٍ هِيَ أَنَّ قِلَّةَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ عِنْدَ القُدَامَى لَيْسَ مَعْنَاهُ رَفْضَهُ كَنَصٍّ مِنَ النُّصُوصِ الْأَسَاسِيَّةِ للتَّقْنِينِ والتَّقْعِيدِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ"(٢).

ويقول أيضًا د.محمود سليمان ياقوت بعد أنْ ذكر أنّ القدماء لم يناقشوا جواز الاستدلال بالحديث الشريف أو عدم جوازه:"والدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْأَوَائِلَ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ اللُّغَةِ والنَّحْوِ كَأَبِي عَمْرِو بنِ الْعَلَاءِ والْخَلِيلِ بنِ أَحْمَدَ وعَلِيِّ بنِ حَمْزَةَ الْكِسَائِيِّ وسِيبَوَيْهِ وأَبِي زَكَرِيَّاءَ الْفَرَّاءِ...اسْتَشْهَدُوا بِالْحَدِيثِ،ولَكِنْ هَذَا الاسْتِشْهَادُ لَمْ يَصِلْ إِلَى دَرَجَةِ الشُّيُوعِ والانْتِشَارِ عَلَى نَحْوِ مَا نَجِدُ مَعَ آيِ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ والشِّعْرِ"(٣).

ويقول د.محمد عبد الفتاح الخطيب:"والْحَقُّ أَنَّ هَذِي الدَّعْوَى غَيْرُ دَقِيقَةٍ،وتِلْكَ الْمُسَلَّمَةَ سَاقِطَةٌ،وهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَدَدٌ مِنَ الدِّرَاسَاتِ الْحَدِيثَةِ الْجَادَّةِ الَّتِي قَامَتْ بِتَتَبُّعِ شَوَاهِدِ الْحَدِيثِ فِي كُتُبِ النُّحَاةِ قَدِيمًا،وأَخْضَعَتْ مُؤَلَّفَاتِهِمْ لِتَحْلِيلٍ إِحْصَائِيٍّ دَقِيقٍ،تَبَيَّنَ أَنَّ النُّحَاةَ لَمْ يُقَاطِعُوا الْحَدِيثَ مُقَاطَعَةً جَذْرِيَّةً،بَلْ كَانَ لَهُ وُجُودٌ،وإِنْ كَانَ عَلَى قِلَّةٍ فِي مُؤَلَّفَاتِ أَكْثَرِ رِجَالِ الطَّبَقَةِ الْأُولَى والثَّانِيَةِ"(٤).

---

(١) الحديث النبويّ في النّحو العربيّ ص١١١،ونلاحظ تقارب العبارة فيما بينه وبين أ.د.أحمد مختار عمر في عبارته السابقة إلى حدّ كبير جدًا.

(٢) في أصول النحو العربي، د.السعيد شنوقة، ص٦٤ .

(٣) أصول النحو العربي، د.محمود سليمان ياقوت، ص٥٥٤ .

(٤) ضوابط الفكر النحويّ، د.محمد عبدالفتاح الخطيب، ط١، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٦م، ٣٤٦/١ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ناهيك من أنّ من الأساتذة والباحثين الدارسين للأصول النّحوية عند أفراد النحاة أو مجموعة منهم يذكرون حقيقة مفادها أنّ الحديث قد وقع الاستدلال به عند النحاة،وهذا يعني أنّ الحديث الشّريف يعدّ مصدرًا من مصادر الدليل السماعيّ،وإنْ كانَ الاعتمادُ عليهِ قليلًا أو نادرًا عندهم بالمقارنةِ بالأنواع الأخرى للسماع(١).

فهذه الأسباب الثلاثة قد أحدثت اضطرابًا عند الباحثين في الوقوف على الموقف الحقيقيّ للنحاة من الاستدلال بالحديث الشّريف،فأمامهم إمّا تخطئة ابن الضائع وأبي حيّان ومن تبعهم من المحدثين فيما ذكروه،واعتباره مجرّد اجتهادٍ يرجع السبب الحقيقي فيه إلى قلّة الاستشهاد بالحديث الشّريف عند النّحاة إذا ما قورن بالقراءات القرآنية أو الشعر أو منثور العرب،أوأنْ يُسلّموا بما قالوه،واجتهدوا فيه،ثم تخطئة أبي البركات الأنباريّ في تأصيله للأدلّة النّحوية،وأبي إسحاق الشّاطبيّ فيما قاله عن النّحاة،وابن الطّيّب الفاسيّ فيما اعترض به على أبي حيّان،والجهود الحديثة التي قام بها الأساتذة والباحثون المحدثون في إثبات استدلال النحاة بالحديث الشّريف.

---

(١) ينظر على سبيل المثال:أبو عليّ الفارسيّ(حياته،ومكانته بين أئمة العربية،وآثاره في القراءات والنحو) د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي،ط١،مكتبة نهضة مصر،القاهرة،١٩٥٨م،ص٢٠٢-٢٠٣،والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٦٩-٧٦، ،وأصول النحو عند السيوطي ص٩٥،وأصول النحو (دراسة في فكر الأنباري) ص٢٤٧-٢٥١،والأصول النحوية في كتاب الأصول لابن السرّاج،حامد محمد عبد العزيز،رسالة ماجستير،إشراف:أ.د.أحمد كشك وعيد درويش،كلية دار العلوم،جامعة القاهرة،٢٠٠٢م ،ص٥٩،والتفكير النحويّ عند المبرد،د.علي فاضل سيّد السّمرّيّ،رسالة دكتوراه ،إشراف: أ.د.محيي الدين توفيق إبراهيم،كلية الآداب،جامعة الموصل،الجمهورية العراقيّة،٢٠٠٣م،ص٣٢-٣٤،و الأصول النحوية في شروح المفصّل،رسالة دكتوراه،إعداد:عبدالله علي جوان،إشراف:أ.د. علي أبو المكارم،كلية دار العلوم،جامعة القاهرة،سنة ٢٠٠٩م، ص١٢٩-١٤٢ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

رابعًا:ما ينبغي أنْ يستقرّ عليه موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث:

الحقّ الذي لا ينبغي إغفاله والمحيد عنهُ هو أنّ النّحاة المتقدّمين منهم والمتأخّرين قد جعلوا من الحديث الشريف مصدرًا من مصادر الأدلة السّماعية بقيود أشدّ من قيود الأنواع الأخرى،وهذا ما يعني أن موقفهم تجاهه هو جواز الاستدلال بالحديث الشريف،وذلك لأنّ هناك معطيات تشير إلى عدم إغفالهم هذا المصدر كنوع من أنواع الدّليل السّماعيّ عند الاستدلال به في التقعيد النحويّ والصرفيّ على حدّ سواء كما بيّنتْ د.خديجة الحديثيّ،وتابعها فيه أ.د.أحمد مختار عمر وأ.د.محمود فجّال وغيرهم.

على أنّه من الممكن أنْ يُضاف هنا على ما ذكَرُوا ما يأتي:

١- جعل أبي البركات الأنباريّ الحديث دليلًا من أدلّة النّحو كما ذكر في رسالته (لمع الأدلّة) دون اعتراض:"فأَمَّا التَّوَاتُرُ فَلُغَةُ الْقُرْآنِ ومَا تَوَاتَـرَ مِنَ السُّنَّةِ وكَلَامِ الْعَرَبِ،وهَذَا الْقِسْمُ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ مِنْ أَدِلَّةِ النَّحْوِ يُفِيدُ الْعِلْمَ"(١) .

٢- تصريح أبي إسحاق الشّاطبيّ بأنّ النّحاة قد استدلوا به:"لَا تَجِدُ فِي كِتَابٍ نَحْوِيٍّ اسْتِدْلَالًا بِحَدِيثٍ مَنْقُولٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ إِلَّا عَلَى وَجْهٍ أَذْكُرُهُ بِحَوْلِ اللهِ..." (٢).

٣- اعتراض ابن الطّيب الفاسيّ على ما قاله أبو حيّان في هذا الشأن،فقد بيّن فيه أنّهُ غير مصيب في تبيان موقف النّحاة الحقيقيّ،فهو يقول:"عَلَى أَنَّ كُتُبَ

---

(١) لمع الأدلة ص٨٣، والاقتراح ص١٤٤،وداعي الفلاح ٤٢٦/١،وفيض نشر الانشراح ٦٨١/١.

(٢) المقاصد الشافية ٤٠١/٣.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الْأَقْدَمِينَ الْمَوْضُوعَةَ فِي اللُّغَةِ لَا تَكَادُ تَخْلُو مِنَ الْأَلْفَاظِ الْحَدِيثَةِ فِي الاسْتِدْلَالِ بِهَا عَلَى إِثْبَاتِ الْكَلِمَاتِ،واللُّغَةُ أُخْتُ النَّحْوِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ" (١).

ويقولُ أيضًا في الرَدّ على قوله من اتّباع المتأخرين ونحاة الأقاليم المتقدمين في ذلك:"وهِيَ مُصَادَرَةٌ ظَاهِرَةٌ،بَلْ هَذِهِ كُتُبُ الْأَنْدَلُسِيِّينَ وغَيْرِهِمْ مِنَ النُّحَاةِ مَشْحُونَةٌ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ..."(٢).

لذلك صرّح الفاسيّ-كما عرفنا سابقًا- بأنّ موقف ابن الضائع وأبي حيّان موقف مخالفٌ للنحاة في جواز الاستدلال بالحديث الشريف (٣).

٤- الدّراسات الحديثة الأصوليّة النّحويّة الّتي تناولت هذه المسألة بالتفصيل، والتي أثبتت موقف النحاة الحقيقيّ من جواز الاستدلال بالحديث الشريف،وعدم صحة ما نسبه ابن الضائع وأبو حيّان لهم،كذلك الدراسات التي تناولت أفراد النّحاة أو مجموعة منهم،والّتي تؤيّد صحّة استدلال النحاة بالحديث كما ذكرناه في الصفحتين السابقتين.

٥- وقوع الاستدلال بالحديث الشريف عند من منع الاستدلال به نظريًّا،وهذا يتمثّل فيما كانَ من استدلالات ابن الضائع في كتابه (شرح الجمل)،وأبي حيّان عند من بحث في كتبه.

فقد ذكرت د.خديجة الحديثي، وتبعها أ.د.أحمد مختار عمر وغيرهما أنّ أبا حيّان قد استدلّ في الحديث الشريف في مواضع عديدة في بعض كتبه ممّا وقفوا عليه في دراساتهم،وهذا الاستدلال كان استدلالا على بناء القواعد

---

(١) فيض نشر الانشراح ١/٤٥٢، وشرح كفاية المتحفظ(تحرير الرواية في تقرير الكفاية) ص٩٧.

(٢) السابق ١/٤٥٤، وشرح كفاية المتحفظ(تحرير الرواية في تقرير الكفاية)ص٩٨.

(٣) ينظر السابق ١/٤٤٧، وشرح كفاية المتحفظ (تحرير الرواية في تقرير الكفاية) ص٩٦.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

النّحويّة والصّرفيّة،لا لمجرّد الإتيان بالحديث لأجل التّمثيل للقاعدة،وهذا يدلّ على اضطراب موقف أبي حيّان عند المحدثين [1].

وهذا ما أكّدهُ ابن الطيّب الفاسيّ قبلُ عن أبي حيّان،إذ يقول:"بَلْ رَأَيْتُ الاسْتِدْلَالَ بِالْحَدِيثِ فِي كَلَامِ أَبِي حَيَّانَ مِرَارًا،ولَا سِيَّما فِي مَسَائِلِ الصَّرْفِ،إِلَّا أَنَّهُ لَا يَقَرُّ لَهُ عِمَادٌ،فَهُوَ كُلَّ حِينٍ فِي اجْتِهَادٍ"[2].

كذلك يؤيّده ما ذكره أحد الباحثين عند دراسة اعتراضات ابن الضّائع على ابن عصفور في كتابه(شرح جمل الزجّاجيّ)،فقد بيّن أنّ ابن الضّائع قد استدلّ بحوالي عشرينَ حديثًا استدلالًا على قاعدة نحوية أو صرفية لا تمثيلًا،وقد مثّل لبعضها،ممّا يؤكد أنّ خلافهم في الاستدلال بالحديث هو حول إطلاقه والإكثار منه دون تقييد،يقول:"ومَا قَالَهُ هَؤُلَاءِ الْبَاحِثُونَ مِنْ أَنَّ ابْنَ الضَّائِعِ لَا يَمْنَعُ الاسْتِشْهَادَ بِالْحَدِيثِ هُوَ الرَّاجِحُ،والدَّلِيلُ عَلَى هَذَا أَنَّ نَصَّهُ فِي شَرْحِ الْجُمَلِ لَا يَعْنِي مَنْعَ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ،وإِنَّما الْأَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى كَثْرَةَ الاسْتِشْهَادِ فِي قَوْلِهِ: (...**فِي تَرْكِ الْأَئِمَّةِ كَسِيبَوَيْهِ وغَيْرِهِ(كَثْرَةَ)الاسْتِشْهَادَ**...) .

وأُرَجِّحُ هَذَا بِدَلِيلَيْنِ:

أَحَدُهُمَا:أَنَّهُ قَالَ:كَسِيبَوَيْهِ وغَيْرِهِ،وسِيبَوَيْهِ اسْتَشْهَدَ بِكِتَابِهِ بِعِدَّةِ أَحَادِيثَ،ولَا يُمْكِنُ أَنْ يَغْفَلَ عَنْهَا ابْنُ الضَّائِعِ وهُوَ مِنْ شُرَّاحِ الْكِتَابِ... .

---

(١) ينظر: أبو حيّان النّحويّ ص ٤٣٦-٤٤٠،وموقف النّحاة من الاستشهاد بالحديث الشّريف ص٣٦٤،والبحث اللّغويّ عند العرب ص٣٩-٤٠، وضوابط الفكر النّحويّ ٣٤٨/١.

(٢) شرح كفاية المتحفظ(تحرير الرواية في تقرير الكفاية)ص٩٨-٩٩، وذكره في:فيض نشر الانشراح ٤٥٥/١ بتصرف يسير .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أمَّا الثَّاني: فَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الضَّائِعِ: (وابْنُ خَرُوف يَسْتَشْهِدُ بِالْحَدِيثِ كَثِيرًا)،فَالْوَصْفُ بِكَثِيرٍ قَيَّدَ الْإِطْلَاقَ الَّذِي أَطْلَقَهُ الْبَاحِثُونَ عَلَى ابْنِ الضَّائِعِ"(١).

وهذا ما يؤكده أيضًا كتابه شرح جمل الزّجّاجيّ،إذ استشهد بمواطن عديدة بالحديث الشّريف،فقد ذكر أحد محقّقي هذا الكتاب:"أَنَّ ابْنَ الضَّائِعِ اسْتَشْهَدَ بِالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ لَيْسَ لِلِاسْتِئْنَاسِ والاسْتِدْلَالِ،فَحَسْبُ،بَلْ قَدْ جَاءَ لِإِثْبَاتِ رَأْيٍ ذَهَبَ إِلَيْهِ غَيْرُهُ"(٢) .

فالذي يقصده أبو حيّان من الإكثار هو في الحقيقة إطلاق الاستدلال بكلّ الحديث دون تقييد له،وهذا يؤكّد أنّ الخلاف بين ابن الضائع وأبي حيّان مع النّحاة الآخرين كان في عدم تقييد الاستدلال بالحديث الشريف،فهما معترضان على إطلاق الاستدلال دون تقييد.

وهذا ما فهمه ابن علّان الصّدّيقيّ في شرحه لكلام أبي حيّان الذي نقله السّيوطيّ،فهو يقول في تفسير قول أبي حيان في آخر المسألة بعد أنْ ذكر أدلته:"إِنَّمَا أَمْعَنْتُ الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِئَلَّا يَقُولَ مُبْتَدِئٌ مَا بَالُ النَّحْوِيِّينَ

(١) اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور(عرض ودراسة)، لجمعان بن بنيوس السيالي،رسالة ماجستير،إشراف: أ.د.عيّاد بن عيد الثبيتي، جامعة أمّ القرى،مكّة المكرمة،١٩٩٥م ،ص٥٢،وقد أشار أيضًا لاستدلال ابن الضائع بالحديث في كتابه(شرح الجمل) أ.د.أحمد مختار عمر في:البحث اللّغويّ ص٣٩-٤٠ .

(٢) ابن الضائع وأثره النّحويّ مع تحقيق القسم الأول من شرحه لجمل الزّجاجيّ،(قسم الدّراسة) ١٤٣/١ ،وينظر في بعض مواضع استشهاده بالحديث الشّريف في كتابه شرح جمل الزّجاجيّ(قسم التحقيق) ٦٠٠/٢ ، ٦٩٦ ، ١١١٧/٣ ،وفي: شرح الجمل الكبيرة للزّجاجيّ لأبي الحسن على بن محمد بن الضائع الأشبيليّ(القسم الثاني)، تحقيق ودراسة نادى حسين عبد الجواد،رسالة دكتوراة، إشراف:أ.د.فايز زكي دياب،وأ.د.أحمد محمد عبدالله، كليّة اللغة العربية،جامعة الأزهر،القاهرة،١٩٨٨م،(قسم التحقيق) ١٧٦/١ ، ٣٦٦، ٤٤١ ، ٥٦٦ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

يَسْتَدِلُّونَ بِقَوْلِ الْعَرَبِ،وفِيهِمُ الْمُسْلِمُ والْكَافِرُ،ولَا يَسْتَدِلُّونَ بِمَا رُوِيَ فِي الْحَدِيثِ بِنَقْلِ الْعُدُولِ كَالْبُخَارِيِّ ومُسْلِمٍ وأَضْرَابِهِمَا..."(١) .

يقول ابن علّان:" (...ولَا يَسْتَدِلُّونَ)عَطْفٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الْحَالِيَّةِ قَبْلَهَا،(بِمَا رُوِيَ) بِصِيغَةِ الْمَفْعُولِ،(فِي الْحَدِيثِ) مُطْلَقًا،الْمَرْوِيِّ(بِنَقْلِ الْعُدُولِ)..."(٢) .

ويؤيد ذلك ما فهمه البدر الدّماميني من موقف أبي حيّان،والدّماميني من أشدّ من عارض أبا حيّان كما ذكر البغداديّ وأبو الطّيب الفاسي حينما تعرّضا إلى هذه المسألة،إذ نقل البغداديّ ردّ الدّماميني على أبي حيّان قائلًا:"وقَدْ رَدَّ هَذَا الْمَذْهَبَ الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ الْبَدْرُ الدَّمَامِينِيُّ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ-ولله دَرُّهُ-فَإِنَّهُ قَدْ أَجَادَ فِي الرَّدِّ،قَالَ:وقَدْ أَكْثَرَ الْمُصَنِّفُ مِنَ الاسْتِدْلَالِ بِالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ،وشَنَّعَ أَبُو حَيَّانَ عَلَيْهِ،وقَالَ:إِنَّ مَا اسْتَنَدَ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ لَا يَتِمُّ لَهُ،لِتَطَرُّقِ احْتِمَالِ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى،فَلَا يُوثَقُ بِأَنَّ ذَلِكَ الْمُحْتَجَّ بِهِ لَفْظُهُ-عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَامُ-حَتَّى تَقُومَ بِهِ الْحُجَّةُ" (٣).

وهذا يعني أنّ جواز الاستدلال بالحديث الشريف موقوف على إقامة الحجّة على أنّ الحديث المراد الاستدلال به قد رُوِيَ باللفظ لا بالمعنى،ممّا يدلّ على أنّ الاستدلال بالحديث عند أبي حيّان مقيّد بما يثبت أنّه روي باللفظ.

وأوضح ممّا سبق كلّه تصريح أبي حيّان نفسه في كتابه(ارتشاف الضرب) بذلك،فقد اعترض على ابن مالك فيما ذهب إليه من استعمال(كأيّنْ)

---

(١) التذييل والتكميل(المخطوط) ١٧٠/٥،والاقتراح ص١٠٩، وداعي الفلاح ٢٦٥/١-٢٦٦،وخزانة الأدب ١٢/١،وفيض نشر الانشراح ٤٩٤/١-٤٩٦ .

(٢) داعي الفلاح ٢٦٦/٢ .

(٣) خزانة الأدب١٤/١،وينظر كلام الدّماميني في كتابه:تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٤١/٤ وما بعدها.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

للاستفهام قائلًا:"وزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهَا قَدْ يُسْتَفْهَمُ بِهَا،واسْتَدَلَّ بِأَثَرٍ جَاءَ عَنْ أُبَيٍّ عَلَى عَادَتِهِ فِي إِثْبَاتِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ بِمَا رُوِيَ فِي الْحَدِيثِ وفِي الْآثَارِ مِمَّا نَقَلَهُ الْأَعَاجِمُ الَّذِينَ يَلْحَنُونَ،ومِمَّا لَمْ يَتَعَيَّنْ مِنْ لَفْظِ الرَّسُولِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- ولَا مِنْ لَفْظِ الصَّحَابِيِّ،فَيَكُونُ (حُجَّةً إِذَا جَاوَزُوا) النَّقْلَ بِالْمَعْنَى" (١) .

وعلى ذلك،فلعلّ ابن الضّائع وأبا حيّان لا يعنيان بترك النحاة للاستدلال به مُطلقَ التّرك كما توحيه ظاهر عبارتهما التي سبق أنْ نقلناها،بل قد يُفسر بأنّ ما يقصدانه هو أنّ النّحاة لم يستدلوا بمطلق الحديث كما فعل ابن مالك وابن خروف وغيرهما لأسباب بيّنوها،كجواز رواية الحديث بالمعنى،وأنّ رواته أعاجم،وما وقع فيه لحن بسبب ذلك.

وإيراد جلال الدّين السّيوطيّ لكلام أبي حيّان وابن الضائع في كتابه (الاقتراح في علم أصول النّحو) غايتهُ تفسير عدم الإكثار من الاستدلال بالحديث عند النّحاة، مؤيّدًا ما قرّرَهُ في بداية كلامه،وفي نفس الوقت ذكره كاعتراض لمخالفة ابن مالك لهذا الموقف العام للنحاة.

فأبو حيّان وابن الضائع يراهُما السّيوطيّ والشّاطبيّ قبله بنظرة واحدة،وقد ذكر السّيوطيّ في آخر المسألة ما يؤيّد صحة رأيهما،ممّا يدلّ على

---

(١) ارتشاف الضّرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسيّ(٧٤٥هـ)،تحقيق:د.رجب عثمان، ط١،مكتبة الخانجي،القاهرة،١٩٩٨م،٢/٧٩١،مع التنبيه على أنّ المحقق ذكر(إذ أجازوا)، وذكر د. مصطفى النّماس في تحقيق آخر لهذا الكتاب(إذا أجازوا)، ينظر:ارتشاف الضرب من لسان العرب،تحقيق:د.مصطفى أحمد النّماس،ط١،مطبعة النسر الذهبي،القاهرة،١٩٨٤م،١/٣٨٧،وهذا لا يستقيم مع السياق كما هو واضح إلا إذا حملنا الفعل(أجازوا) بمعنى(جاوزا)،وما أثبتناهُ هنا هو ما أثبتته د.خديجة الحديثي من المخطوط في كتابها:موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف ص٢٤٠،وهذا هو الراجح.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أنّه موافقٌ لهما فيما فسّرَا به عدم إكثار المتقدّمين من الاستدلال بالحديث الشّريف.

وعلى ذلكَ فالّذي فهِمَه ابنُ الطّيب الفاسيّ في كتابه(فيض نشر الانشراح) هو في الحقيقة غير الفهم الذي ينبغي أنْ يُفهم من إيراد السّيوطيّ لكلام ابن الضّائع وأبي حيّان،وغير القصد الّذي أراده السّيوطيّ منهُ،فنراه يعدّ السّيوطيّ من المانعين قائلًا:"وتَابَعَهُمَا عَلَى ذَلِكَ الْـجَلَالُ السُّيُوطِيُّ-رَحِمَهُ اللهُ- فَأَوْلَعَ بِنَقْلِ كَلَامِهِمَا،واللَّهْجِ بِهِ فِي كُتُبِهِ،واعْتَنَى بِاسْتِيفَائِهِ فِي كِتَابِهِ الْـمَوْسُومِ بِـ(الاقْتِرَاحِ فِي عِلْمِ أُصُولِ النَّحْوِ)"(١).

وفي الوقت نفسه الذي نرى فيه جلال الدّين السّيوطيّ بحسب فهم الفاسيّ مانعًا للاستدلال بالحديث موافقًا لابن الضائع وأبي حيّان نجد البغداديّ يجعلُ جلالَ الدّين السّيوطيّ متبعًا الشّاطبيّ الّذي توسّط بين المانعين مطلقًا والمُجوّزين مُطلقًا،فقال بعد أنْ ذكر توسّط أبي إسحاق الشّاطبيّ بحسب رؤيته:"وَقَدْ تَبِعَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الاقْتِرَاحِ"(٢).

والفاسيّ والبغداديّ قد فَهِمَا النّصوص بخلاف ما فهمه غيرهما،وقد حفّت الأدلة والحجج ما ذهب إليه هذا البحث بما يغلب على الظنّ بأنّ مقصود النّحاة مغايرٌ لما فهمه البغداديّ وابن الطّيّب الفاسيّ ومن أخذ عنهما من المحدثين.

وعلى ذلك نخلص إلى أنّ التّصنيف الثّلاثيّ الّذي وضعه البغداديّ لا وجه له،فالنّحاة متّفقون على اعتبار الحديث الشّريف مصدرًا من مصادر الدّليل السّماعيّ،غير أنّ شروط الاحتجاج به هي الّتي لم تكن محلّ اتّفاق بين النّحاة .

---

(١) فيض نشر الانشراح ٤٤٧/١، وشرح كفاية المتحفظ(تحرير الرواية في تقرير الكفاية)ص٩٦ .

(٢) خزانة الأدب ١٣/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

هذا ما ترجح في هذا البحث إذ من السّهلِ القول بتخطئة أبي حيّان وابن الضائع وبتناقضهما كما فعل ابن الطيّب الفاسيّ وبعض المحدثين،ولكن من العدل والصواب والحقّ أنْ يُتمسّك بما يُظنّ ويُعتقدُ أنّه مقصدهما من الكلام بعد ما يستبين بالتحقيق،إذ من الأمور غير الواقعية عقلًا أن نقول بغفلة ابن الضائع وأبي حيّان عن استدلالات النّحاة السّابقين،وعدم معرفتهما بما وقع من قلّة الاستدلال بالحديث في كتب من تقدّمهم من النّحاة،وهما بمكانتهما من رفعة قدر وسعة اطّلاع،واعتبارهما من النّحاة المتأخّرين،ناهيك من أن يُقرّرا أصلًا ثمّ نقضهما له في استدلالهما بالحديث الشّريف.

* *

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الفصل الثّاني

التّحقيق في موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ

من الاحتجاج بالحديث الشّريف

أولا:مصدر تعيين موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ في الدّراسات الحديثة:

لقد مرّ علينا فيما سبق بيانه أنّ مصدر تعيين مواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف عند المحدثين لم يخرج عن المصادر الّتي سبق بيانها ابتداءً بابن الضّائع فيما أورده في كتابه(شرح جمل الزّجّاجيّ) وانتهاء بما فصّل فيه ابن الطّيّب الفاسيّ في كتابيه(فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح) و(شرح كفاية المتحفّظ)،وأنّ مصدر تعيين التّصنيف الثّلاثيّ لمواقف النّحاة (المنع المطلق-الجواز المطلق-التّوسط) هو عبد القادر البغداديّ حينما تحدّث عن الاحتجاج بالحديث الشّريف وموقف النّحاة منه في مقدّمة كتابه(خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب).

وموقف أبي إسحاق الشّاطبيّ من الاحتجاج بالحديث الشّريف لم يرد في كلّ المصادر السّابقة المذكورة إلّا عند عبد القادر البغداديّ في كتابه (خزانة الأدب)،فهو أوّل من وضع الشّاطبيّ في مذهب متوسّط بين المانعين والمجوّزين،وقد تبعه في ذلك غالب المحدثين ممّن تناول مواقف النّحاة.

فهو يقول بعد أنْ صنّف النّحاة بحسب مواقفهم تجاه الاحتجاج بالحديث الشّريف إلى مانعين وإلى مجوّزين :"وتَوَسَّطَ الشَّاطِبِيُّ،فَجَوَّزَ الاحْتِجَاجَ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي اعْتُنِيَ بِنَقْلِ أَلْفَاظِهَا"[1] .

---

(١) خزانة الأدب ١/١٢ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ثمّ نقل بعد ذلك كلام أبي إسحاق الشّاطبيّ في كتابه(المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية) بتصرّف كبير سنقف عليه لاحقًا بالتّفصيل .

ولم يكن التّوسط الّذي يراه عبد القادر البغداديّ في الاحتجاج بالحديث الشّريف خاصًّا بأبي إسحاق الشّاطبيّ بل أضاف إليه في هذه النّسبة جلال الدّين السّيوطيّ كما عرفنا،إذ يقول:"وَقَدْ تَبِعَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الاقْتِرَاحِ"(١).

ولكنّ هذا الموقف الّذي وضعه عبد القادر البغداديّ لأبي إسحاق الشّاطبيّ لا يرى به ابن الطّيب الفاسيّ،فقد وضع أبا إسحاق الشّاطبيّ ضمن المجوّزين الّذين شيّدوا أركان جواز الاحتجاج بالحديث الشّريف،ومالوا إليه.

فقال حينما ردّ ما استدلّ به أبو حيّان الّذي بيّن أنّ النّحاة المتقدّمين والمتأخّرين لم يفعلوا بالحديث الشّريف ما فعله ابن مالك من كثرة الاستدلال دون تقييد:"وَأَمَّا ادِّعَاؤُهُ أَنَّ نُحَاةَ الأَقَالِيمِ تَابَعُوهُمْ عَلَى ذَلِكَ،فَهُوَ مُصَادَرَةٌ،بَلْ هذِهِ كُتُبُ الأَنْدَلُسِيِّينَ وأَهْلِ الْمَغْرِبِ قَاطِبَةً مَشْحُونَةٌ بِذَلِكَ.

وَقَدِ اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ فِي كُتُبِ النَّحْوِ طَوَائِفُ..." (٢) .

وقد مثّل لعدد ممّن استدلّ بالحديث الشّريف من النّحاة،وذكر من أيّد هذا الرّأي منهم في كتبه،فعدّ من بينهم أبا إسحاق الشّاطبيّ قائلًا:"وشَيَّدَ أَرْكَانَهُ الْمُحَقِّقُونَ كَالإِمَامِ النَّوَوِيِّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وغَيْرِهِ،والْعَلَّامَةُ الْمُحَقِّقُ الْبَدْرُ الدَّمَامِنِيُّ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ وغَيْرِهِ،وقَاضِي الْقُضَاةِ ابْنُ خَلْدُون فِي مَوَاضِعَ مِنْ

(١) السّابق ١/١٣.

(٢) شرح كفاية المتحفّظ ص٩٨،وقد نقل هذا الكلام بتصرّف في:فيض نشر الانشراح ١/٤٥٤ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

مُصَنَّفَاتِهِ،بلْ خصَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِالتَّصْنِيفِ،وأَجَابَ عَنْ كُلِّ مَا أَوْرَدَهُ جَوَابًا شَافِيًا،ومَالَ إِلَيْهِ الْعَلامَةُ النَّظَّارُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ..."[1] .

وعلى ذلك،فإنّنا أمام موقفين حدّدتهما المصادر التي استقى منها النّحاة المحدثون موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ،هما:

١- التّوسط:فلا يجيز الاحتجاج بمطلق الحديث،ولا يمنع الاحتجاج بمطلقه .

٢- التّجويز:فهو يجيز الاحتجاج بمطلق الحديث الشّريف.

غير أنّ المشهور عند المحدثين هو اتّباع عبد القادر البغداديّ حينما جعل أبا إسحاق الشّاطبيّ في مذهب متوسّط بين المانعين والمجوّزين.

ولم نقف على نصّ من النّصوص بحسب ما وُقف عليه من مصادر يذكر ما ذكره ابن الطّيّب الفاسيّ عن أبي إسحاق الشّاطبيّ في كتابه(شرح كفاية المتحفّظ)،حتّى إنّ ابن الطّيّب الفاسيّ لم يذكر أبا إسحاق الشّاطبيّ في كتابه(فيض نشر الانشراح) حينما ذكر أسماء المجوّزين للاحتجاج .

وعلى ذلك، فإنّ عبد القادر البغداديّ هو مصدر معرفة موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ عند النّحاة المحدثين،حتّى إنّ ما ذكره أبو إسحاق الشّاطبيّ من حجج ساقها كثير من المحدثين متّبعين البغداديّ فيما ذكره، وفيما تصرّف به من نصّ أورده عنه من كتابه(المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية).

ثانيا:الإشكالات في تعيين موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ:

إنّ موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ الّذي بيّنه عبد القادر البغداديّ لا ينبغي قبوله كموقف قسيم للموقفين اللّذين سطّرهما النّحاة المتأخّرون كموقفين عامّين للنّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف،ذلك لأنّ هناك عدّة إشكالات تستوجب

(١) شرح كفاية المتحفّظ ص٩٨.ولم يذكر الفاسيّ أبا إسحاق الشّاطبيّ في كتابه(فيض نشر الانشراح) .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

موقف أبي إسحاق الشاطبي

عدم قبول هذه النسبة إلى أبي إسحاق الشاطبيّ،ويمكن إجمال هذه الإشكالات في النقاط الآتية:

١- لم يضع عبد القادر البغداديّ النصّ الذي نقله عن أبي إسحاق الشاطبيّ من كتابه(المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) في الموضع الذي ينبغي أنْ يكون فيه،وهذا الكتاب هو شرح أبي إسحاق الشاطبيّ على ألفية ابن مالك في النحو والصرف.

وبيان ذلك أنّ عبد القادر البغداديّ قام بقطع هذا النصّ عن سياقه الأصليّ الذي فيه،إذ هو في سياق مختلف عن السياق الذي أورده في كتابه(خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب).

والنصّ ذكره البغداديّ بعد أنْ نقل كلام أبي حيّان في الحديث الشريف،وذكره للأدلّة في إطلاق الاحتجاج بالحديث الشريف.

ونصّ البغداديّ الذي نقله بتمامه هو:"وتَوَسَّطَ الشَّاطِبِيُّ،فَجَوَّزَ الاحْتِجَاجَ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي اعْتُنِيَ بِنَقْلِ أَلْفَاظِهَا.

قَالَ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ:لَمْ نَجِدْ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ اسْتَشْهَدَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- وهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ بِكَلَامِ أَجْلَافِ الْعَرَبِ وسُفَهَائِهِمُ الَّذِينَ يَبُولُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ،و أَشْعَارِهِم الَّتِي فِيهَا الْفُحْشُ والْـخَنَا،ويَتْرُكُونَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ لِأَنَّهَا تُنْقَلُ بِالْـمَعْنَى ،وتَخْتَلِفُ رِوَايَاتُها وأَلْفَاظُهَا،بِخِلَافِ كَلَامِ الْعَرَبِ وشِعْرِهِمْ،فَإِنَّ رُوَاتَهُ اعْتَنَوا بِأَلْفَاظِهَا لِمَا يَنْبَنِي عَلَيْهِ مِنَ النَّحْوِ،ولَوْ وَقَفْتَ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ قَضَيْتَ مِنْهُ الْعَجَبَ،وكَذَا الْقُرْآنُ ووُجُوهُ الْقِرَاءَاتِ.وأَمَّا الْـحَدِيثُ،فَعَلَى قِسْمَيْنِ:

قِسْمٌ يَعْتَنِي نَاقِلُهُ بِمَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ،فَهَذَا لَمْ يَقَعْ بِهِ اسْتِشْهَادُ أَهْلِ اللِّسَانِ.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وقِسْمٌ عُرِفَ اعْتِنَاءُ نَاقِلِهِ بِلَفْظِهِ لِمَقْصُودٍ خَاصٍّ،كالأَحَادِيثِ الَّتِي قُصِدَ بِهَا بَيَانُ فَصَاحَتِهِ- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،ككِتَابِهِ لِهَمْدَانَ[1]،وكِتَابِهِ لِوَائِلِ بْنِ حُجْرٍ[2]،والأَمْثَالِ النَّبَوِيَّةِ،فَهَذَا يَصِحُّ الاسْتِشْهَادُ بِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ.

وابْنُ مَالِكٍ لَمْ يُفَصِّلْ هَذَا التَّفْصِيلَ الضَّرُورِيَّ الَّذِي لا بُدَّ مِنْهُ،وبَنَى كَلامَهُ عَلَى الْحَدِيثِ مُطْلَقًا،ولا أَعْرِفُ لَهُ سَلَفًا إِلَّا ابْنَ خَرُوفٍ،فَإِنَّهُ أَتَى بِأَحَادِيثَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ حَتَّى قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ:لا أَعْرِفُ هَلْ يَأْتِي بِهَا مُسْتَدِلًّا بِهَا،أَمْ هِيَ لِمُجَرَّدِ التَّمْثِيلِ؟

والْحَقُّ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ غَيْرُ مُصِيبٍ فِي هَذَا،فَكَأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى امْتِنَاعِ نَقْلِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى،وهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ.ا هـ."[3] .

وواضح من السّياق الّذي وضع فيه البغداديّ هذا النّصّ أنّ أبا إسحاق الشّاطبيّ يعترض على النّحاة في منعهم الاستشهاد بالحديث الشّريف،بل ويلومهم على ما فعلوه.

هذا ما يُفهم من بداية نقله لقوله:(لَمْ نَجِدْ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ اسْتَشْهَدَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-وهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ بِكَلَامِ أَجْلَافِ الْعَرَبِ

---

(١) هي قبيلة همدان،وقد كتب النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم إليهم كتابًا إلى قبائلها الّتي تتفرع منها،وأرسله مع وفدٍ لهم حينما قدموا النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم مُسلمين يوصيهم بمالك بن نمط أحد الوافدين عليه وبمن أسلم معه من الوفد،وما لهم من الأرض.ينظر:السيرة النبويّة لعبد الملك بن هشام الحميريّ المعافريّ(٢١٣هـ)،تحقيق:مصطفى السقا وآخرين،ط٢،مطبعة البابي الحلبيّ،القاهرة،١٩٥٥م، ٢/٥٩٨ .

(٢) هو وائل بن حجر بن ربيعة الحضرميّ،كان قيلًا من أقيال حضرموت،وكان أبوه ملكًا من ملوكهم،وقد وفد إلى النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم حينما بشّر به وأسلم وقد توفي في حدود الخمسين للهجرة.ينظر:تاريخ الإسلام٢/٤٤٥، والوافي بالوفيات لصلاح الدّين خليل الصّفديّ،تحقيق:أحمد الأرناؤوط،وتركي مصطفي،ط١،دار إحياء التّراث،بيروت، ٢٧/٢٥٠.

(٣) خزانة الأدب ١/١٢-١٣ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وسُفَهَائِهِمُ الَّذِين يَبُولُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ)،إلى قوله:(ولَوْ وَقَفْتَ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ قَضَيْتَ مِنْهُ الْعَجَبَ،وكَذَا الْقُرْآنُ ووُجُوهُ الْقِرَاءَاتِ).

وهذا يعني أنّه لا يوافق النّحاة في منعهم للاستشهاد بالحديث الشّريف،ومن باب أولى ألّا يوافق أيضًا ابن الضّائع وأبا حيّان في ذهابهما إلى المنع بحسب ما سطّره من مواقف النّحاة تجاه الاحتجاج بالحديث الشّريف.

ويؤخذ من قوله أيضًا:(وابْنُ مَالِكٍ لَمْ يُفَصِّلْ هَذَا التَّفْصِيلَ الضَّرُورِيَّ الَّذِي لا بُدَّ مِنْهُ،وبَنَى كَلامَهُ عَلَى الْحَدِيثِ مُطْلَقًا)،إلى قوله:(وهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ) أنّه في الوقت نفسه معارض لابن مالك،وغير موافق له فيما ذهب إليه من جواز الاستشهاد بمطلق الحديث الشّريف.

فيخلص من ذلك كلّه أنّه متوسّط بين المذهبين،لا هو مانع للاحتجاج بالحديث على إطلاقه،ولا هو مجيز للاحتجاج به على إطلاقه.

ولكن في تقسيمه للحديث الشّريف وما وقع فيه من كلام حول ما يُستشهد به يُفهم منه أنّ النّحاة عنده لم يستشهدوا بالقسم الأوّل من الحديث الشّريف الّذي قرّره،وأنّ القسم الثّاني هو الّذي يجوز الاستشهاد به.

ومع أنّه لم يصرّح في هذا النّصّ بأنّ النّحاة يجوّزون الاستشهاد بالقسم الثّاني الذي ذكره،إلّا أنّه يُفهم من تصريحه بأنّه لم يقع بالنّوع الأوّل الاستشهاد عند أهل اللّسان،وهم علماء العربيّة وقوع الاستشهاد بالنّوع الثّاني عندهم .

وهذا اضطراب بيّن،إذ كيف يصرّح -بحسب ما نقله البغداديّ في هذا النّصّ - بأنّه (لَمْ نَجِدْ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ اسْتَشْهَدَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- وهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ بِكَلامِ أَجْلافِ الْعَرَبِ وسُفَهَائِهِمُ الَّذِين يَبُولُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ)،وفي نفس الوقت يوحي بأنّهم قد استدلوا بنوع دون آخر؟

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وهذا دليل بيّن على أنّ هذا النّصّ لم يصل إلينا بالصّورة الصّحيحة الّتي كانت فيه،سواء من جهة معرفة السياق أم من جهة التّصرّف فيه .

وبيان ذلك يأتي في الإشكاليّة الآتية الّتي تقف على نصّ أبي إسحاق الشّاطبيّ بالرّجوع المباشر إلى كتابه (المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية) .

٢- تصرّف عبد القادر البغداديّ في النّصّ الّذي نقله عن أبي إسحاق الشّاطبيّ من كتابه(المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية)،وهذا التّصرّف في الحذف والاختصار له أثر كبير في تغيير موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ من الاحتجاج بالحديث الشّريف،وظهوره في صورة التّوسط بين المانعين والمجوّزين الّذي ارتضاه له عبد القادر البغداديّ ومن تبعه من النّحاة المحدثين .

وقد مرّ بنا في النّقطة السّابقة نصّ أبي إسحاق الشّاطبيّ كما هو الّذي نقله عبد القادر البغداديّ في(خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب)،أمّا نصّه الحقيقيّ في كتابه (المقاصدِ الشّافيّة)،فقد كان أبو إسحاق الشّاطبيّ معارضًا لابن مالك حينما استدلّ في المسألة الّتي ذهب فيها إلى جواز تصرّف (سوى) وخروجها عن الظّرفيّة بما ورد في الشّعر العربيّ وفي الحديث الشّريف من تصرّف لـ(سوى)،فقال أبو إسحاق الشّاطبيّ:"أَمَّا الْحَدِيثُ،فَإِنَّهُ خَالَفَ فِي الِاسْتِشْهَادِ بِهِ جَمِيعَ الْمُتَقَدِّمِينَ،إِذْ لَا تَجِدُ فِي كِتَابٍ نَحْوِيٍّ اسْتِدْلَالًا بِحَدِيثٍ مَنْقُولٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-إِلَّا عَلَى وَجْهِ أَذْكُرُهُ بِحَوْلِ اللهِ،وهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ بِكَلَامِ أَجْلَافِ الْعَرَبِ وسُفَهَائِهِمْ،وبِأَشْعَارِهِمُ الَّتِي فِيهَا ذِكْرُ الْخَنَا والْفُحْشِ،والَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ قَبِيلًا مِنْ دَبِيرٍ،بَلْ رَوَى أَبُو حَاتِمٍ[1]عَنْ أَبِي عُمَرَ

(١) هو الإمام أبو حاتم سهل بن محمد الجشميّ السّجستانيّ، توفي سنة (٢٨٣هـ).ينظر ترجمته في : نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباريّ

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الْـجَرْمِيِّ أَنَّهُ أَتَى أَبَا عُبَيْدَةَ مَعْمَرَ بْنَ الْـمُثَنَّى بِشَيْءٍ مِنْ كِتَابِهِ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ،قَالَ:فَقُلْتُ لَهُ:عَمَّنْ أَخَذْتَ هَذَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ،فَإِنَّ هَذَا تَفْسِيرٌ خِلَافُ تَفْسِيرِ الْفُقَهَاءِ،فَقَالَ لِي:هَذَا تَفْسِيرُ الْأَعْرَابِ الْبَوَّالِينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ،فَإِنْ شِئْتَ،فَخُذْ،وَإِنْ شِئْتَ فَذَرْ.

ويَتْرُكُونَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ كَمَا تَـرَى،ووَجْهُ تَرْكِهِمْ لِلْحَدِيثِ أَنْ يَسْتَشْهِدُوا بِهِ مَا ثَبَتَ عِنْدَهُمْ فِيهِ مِنْ نَقْلِهِ عَلَى الْـمَعْنَى،وجَوَازُ ذَلِكَ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ،إِذْ الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ عِنْدَهُمْ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ الْمَعْنَى لِتَلَقِّي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ،لَا اللَّفْظُ،ولِذَلِكَ تَجِدُ فِي الْأَحَادِيثِ اخْتِلَافَ الْأَلْفَاظِ كَثِيرًا،فَتَرَى الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ فِي الْقِصَّةِ الْوَاحِدَةِ،والْمَقَالَةِ الْفَذَّةِ الَّتِي لَا ثَانِيَةَ لَهَا قَدِ اخْتَلَفَتْ فِيهِ الْعِبَارَاتُ اخْتِلَافًا مُتَفَاوِتًا،مَا بَيْنَ جَارٍ عَلَى مَا عُرِفَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ،ومَا لَمْ يُعْرَفْ،ولَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِمَا سَاغَ لَهُمْ-أَعْنِي الرُّوَاةَ- مِنْ نَقْلِهِ بِالْمَعْنَى.

ومِنْ هَهُنَا أَجَازَ الْمُحَقِّقُونَ ذَلِكَ لِلْعَارِفِ بِدَلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ،لِأَنَّ الْمَعَانِيَ إِذَا سَلِمَتْ فِي النَّقْلِ فَلَا مُبَالَاةَ بِمُجَرَّدِ الْأَلْفَاظِ إِلَّا مِنْ بَابِ الْأَوْلَى خَاصَّةً،خِلَافَ مَا عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي نَقْلِ الشِّعْرِ وكَلَامِ الْعَرَبِ،فَإِنَّهُمْ-أَعْنِي رُوَاتَهُ- لَمْ يَنْقُلُوهُ أَخْذًا لِمَعْنَاهُ فَقَطْ،بَلِ الْمُعْتَنَى بِهِ عِنْدَهُمْ كَانَ اللَّفْظَ لِمَا يَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ اللِّسَانِيَّةِ،فَاعْتَنَى النَّحْوِيُّونَ بِالِاسْتِنْبَاطِ مِمَّا نُقِلَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ عَنِ الثِّقَاتِ وتَـرَكُوا مَا نُقِلَ مِنَ الْأَحَادِيثِ لِاحْتِمَالِ إِخْرَاجِ الرَّاوِي لَفْظَ الْـحَدِيثِ عَنِ الْقِيَاسِ الْعَرَبِيِّ ، فَيَكُونُ قَدْ بَنَى عَلَى غَيْرِ أَصْلٍ،وذَلِكَ مِنْ جُمْلَةِ تَـحَرِّيهِمْ فِي الْـمُحَافَظَةِ عَلَى الْقَوَاعِدِ اللِّسَانِيَّةِ ،ولَوْ رَأَيْتَ اجْتِهَادَهُمْ فِي الْأَخْذِ عَنِ الْعَرَبِ،وكَيْفِيَّةَ التَّلَقِّي مِنْهُمْ لَقَضَيْتَ الْعَجَبَ،فَلَيْسَ بِمُنْـكَرٍ تَرْكُهُمْ لِلِاسْتِشْهَادِ بِالْـحَدِيثِ،والِاسْتِنْبَاطِ مِنْهُ،كَيْفَ وهُمْ قَدْ بَنَوْا عَلَى مَا نَقَلَ أَهْلُ الْقِرَاءَاتِ مِنْ

=(٥٧٧هـ)،تحقيق:إبراهيم السامرائي،ط٣،مكتبة المنار،عمان،١٩٨٥م، ص١٤٥،وإنباه الرواة ٢/٥٨،والوافي بالوفيات ١٦/١٠،وبغية الوعاة ١/٦٠٦،وشذرات الذهب ٣/ ٢٣٠.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الرِّوَايَاتِ فِي أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ،فَبَنَوا عَلَيْهَا لمَّا كَانَ اعْتِنَاؤُهُمْ بِنَقْلِ الْأَلْفَاظِ،وإِذَا فُرِضَ فِي الْحَدِيثِ مَا نُقِلَ بِلَفْظِهِ،وعُرِفَ بِذَلِكَ بِنَصٍّ أَوْ بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى الاعْتِنَاءِ بِاللَّفْظِ صَارَ ذَلِكَ الْمَنْقُولُ أَوْلَى مَا يَحْتَجُّ بِهِ النَّحْوِيُّونَ واللُّغَوِيُّونَ والْبَيَانِيُّونَ،ويَبْنُونَ عَلَيْهِ عُلُومَهُمْ،وعَلَى هَذَا نَقُولُ:إِنَّ الْحَدِيثَ فِي النَّقْلِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا عُرِفَ أَنَّ الْمُعْتَنَى بِهِ فِيهِ نَقْلُ مَعَانِيهِ لا نَقْلُ أَلْفَاظِهِ،فَهَذَا لَمْ يَقَعْ بِهِ اسْتِشْهَادٌ مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ.

والثَّانِي: مَا عُرِفَ أَنَّ الْمُعْتَنَى بِهِ فِيهِ نَقْلُ أَلْفَاظِهِ لِمَقْصُودٍ خَاصٍّ بِهَا،فَهَذَا يَصِحُّ الاسْتِشْهَادُ بِهِ فِي أَحْكَامِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ،كالأَحَادِيثِ الْمَنْقُولَةِ فِي الاسْتِدْلالِ عَلَى فَصَاحَةِ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ، كَكِتَابِهِ إِلَى هَمْدَانَ..."[1].

وبعد أنْ مثّل لأكثر من حديث شريف الّذي اعتني فيها باللّفظ قال:"إِلَى أَمْثَالِ هَذَا مِنَ الأَحَادِيثِ الْمُتَحَرَّى فِيهَا اللَّفْظُ.

وابْنُ مَالِكٍ – رَحِمَهُ اللهُ–لَمْ يُفَصِّلْ هَذَا التَّفْصِيلَ الضَّرُورِيَّ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ، فَبَنَى الْأَحْكَامَ عَلَى الْحَدِيثِ مُطْلَقًا،ولَا أَعْرِفُ لَهُ فِيهِ مِنَ النُّحَاةِ سَلَفًا إِلَّا ابنَ خَرُوفٍ يَأْتِي بِأَحَادِيثَ فِي تَمْثِيلِ جُمْلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ، وقَصْدُهُ فِي الْغَالِبِ لا يَتَبَيَّنُ فِي ذَلِكَ،حَتَّى قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ:لا أَدْرِي هَلْ يَأْتِي بِهَا بَانِيًا عَلَيْهَا أَمْ هِيَ لِمُجَرَّدِ التَّمْثِيلِ،هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ.

وكَأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ بَنَى – واللهُ أَعْلَمُ– عَلَى الْقَوْلِ بِمَنْعِ نَقْلِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى مُطْلَقًا،وهُوَ قَوْلٌ ضَعِيفٌ يَرُدُّهُ الْمَقْطُوعُ بِهِ مِنْ نَقْلِ الْقَضَايَا الْمُتَّحِدَةِ بِالْأَلْفَاظِ

---

(١) المقاصد الشّافية ٣/٤٠١– ٤٠٣،مع التّنبّه إلى وجود زيادة في المطبوع لأكثر من جملة مكرّرة.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الْمُخْتَلِفَةِ غَيْرَ مُخْتَصٍّ بِزَمَانِ الصَّحَابَةِ دُونَ غَيْرِهِمْ،ولا مُقْتَصَرٍ بِهِ عَلَى الْعَرَبِ دُونَ مَنْ عَدَاهُمْ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ وَجَدَ فِيهَا مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْحَائِدَةِ عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ،حَتَّى تَقَعُ تَخْطِئَةُ الرُّوَاةِ مِنَ الْأَئِمَّةِ النَّاقِدِينَ،وَالْعُلَمَاءُ الْعَارِفِينَ بِكَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ غَيْرِهِمْ .

فَالْحَقُّ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ غَيْرُ مُصِيبٍ،كَمَا أَنَّهُ غَيْرُ مُصِيبٍ فِي قَاعِدَتِهِ الْأُخْرَى فِي اعْتِبَارِ مَا فِي الشِّعْرِ مِنَ الضَّرُورَاتِ اعْتِبَارَ مَا يَجُوزُ تَبْدِيلُهُ أَوْ لَا يَجُوزُ،وَأَمَّا اعْتِمَادُهُ عَلَى الشِّعْرِ مُجَرَّدًا مِنْ نَثْرٍ شَهِيرٍ يُضَافُ إِلَيْهِ أَوْ يُوَافِقُ لُغَةً مُسْتَعْمَلَةً يُحْتَمَلُ مَا فِي الشِّعْرِ عَلَيْهِمَا فَلَيْسَ بِمُعْتَمَدٍ عِنْدَ أَهْلِ التَّحْقِيقِ،لِأَنَّ الشِّعْرَ مَحَلُّ الضَّرُورَاتِ،وَسَيَأْتِي بَيَانُ هَذَا الْأَصْلِ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللهُ .

وَالْمَقْصُودُ بَيَانُ ضَعْفِ مَدْرَكِ النَّاظِمِ فِي جَعْلِهِ (سِوَى) مُتَصَرِّفَةً كَـ(غَيْرٍ)،فَإِنَّ اعْتِمَادَهُ هُنَا كَانَ عَلَى هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ،وَهُوَ يَعْتَمِدُ غَيْرَهُمَا مِمَّا لَمْ يَعْتَمِدْهُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ حَسْبَ مَا ذُكِرَ بَعْضُهُ،وَيَأْتِي بَاقِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ"[1] .

هذا نصّ أبي إسحاق الشّاطبيّ الحقيقيّ بلفظه بلا تصرّف بحذف أو باختصار باستثناء ما مثّل به من الأحاديث الّتي لم تُنقل هنا اختصارًا كي لا يطول النّقل،مع أنّه لا بأس بما كان فيما نقل من طول لأنّ مدار الكلام هنا عن التّصرّف في النّصّ الأصليّ،وهذا يستوجب نقل الكلام بلفظه كي يُقارن بينه وبين ما نقله عبد القادر البغداديّ بتصرّف.

ويمكن إيجاز هذا التّصرّف على وجه الدّقة بالحذف أو بغيره من مظاهر التّصرّف في النّصوص الّذي قام به البغداديّ،وبيان أثره في تغيير مراد أبي إسحاق الشّاطبيّ فيما يلي:

---

(١) السّابق ٣/٤٠٣- ٤٠٤ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أولا: حذف عبد القادر البغداديّ قول الشّاطبيّ في بداية كلامه،وهذا الحذف هو الّذي يبيّن موقف الشّاطبيّ الحقيقيّ دون لبس أو غموض على ما سيأتي بيانه لاحقًا،وهو قوله:(أَمَّا الْحَدِيثُ،فَإِنَّهُ خَالَفَ فِي الاسْتِشْهَادِ بِهِ جَمِيعَ الْمُتَقَدِّمِينَ،إِذْ لَا تَجِدُ فِي كِتَابِ نَحْوِيٍّ اسْتِدْلَالًا بِحَدِيثٍ مَنْقُولٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-إِلَّا عَلَى وَجْهِ أَذْكُرُهُ بِحَوْلِ اللهِ،وهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ بِكَلَامِ أَجْلَافِ الْعَرَبِ وسُفَهَائِهِمْ،وبِأَشْعَارِهِمُ الَّتِي فِيهَا ذِكْرُ الْخَنَا والْفُحْشِ).

فنقل البغداديّ كلام الشّاطبيّ على هذه الصّورة:(قَالَ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ:لَمْ نَجِدْ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ اسْتَشْهَدَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ- وهُمْ يَسْتَشْهِدُونَ بِكَلَامِ أَجْلَافِ الْعَرَبِ وسُفَهَائِهِمُ الَّذِينَ يَبُولُونَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ،وأَشْعَارِهِمِ الَّتِي فِيهَا الْفُحْشُ والْخَنَا) .

ثانيًا: ساق عبد القادر البغداديّ كما هو واضح كلامَ الشّاطبيّ مساق المعترض على النحاة في منعهم للاستشهاد بالحديث الشّريف-على حدّ مايراه- فتصرّف في أوّل قول الشّاطبيّ السّابق،وأظهره بصورة المعترض .

ثالثًا: حذف البغداديّ من كلام الشّاطبيّ السّابق أهمّ عبارة فيه،وهي العبارة الّتي تدلّ على أنّ النّحاة قد استشهدوا بالحديث الشّريف على نحو خاصّ فصّله أبو إسحاق الشّاطبيّ.

وما حذفه هو الاستثناء الّذي ذكره الشّاطبيّ في قوله:(إِذْ لَا تَجِدُ فِي كِتَابِ نَحْوِيٍّ اسْتِدْلَالًا بِحَدِيثٍ مَنْقُولٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-إِلَّا عَلَى وَجْهٍ أَذْكُرُهُ بِحَوْلِ اللهِ).

فأورده البغداديّ بعد الحذف على هذه الصّورة:(لَمْ نَجِدْ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ اسْتَشْهَدَ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّمَ-) .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وأبو إسحاق الشّاطبيّ عند التّحقيق نجد كلامه قائمًا على تبيان وجه الاستشهاد بالحديث الشّريف عند النّحاة المتقدّمين والمتأخّرين،ذلك لأنّهم لم يستشهدوا بمطلق الحديث الشّريف.

رابعًا: حذف البغداديّ موضعًا مهمًّا يعلّل فيه أبو إسحاق الشّاطبيّ عدم استشهاد النّحاة بمطلق الحديث الشّريف،وقد أوجز فيه البغداديّ، وربطه بكلام ليس مرتبطًا به في الأصل.

وهو قول الشّاطبيّ (والّذين لَا يَعْرِفُونَ قَبِيلًا مَنْ دَبِير...) إلى (وعَلَى هَذَا نَقُولُ)،فقد نقل منه البغداديّ (**ويَتْرُكُونَ الْأَحَادِيثَ الصَّحِيحَةَ**).

وقد اختصر كلّ كلام الشّاطبيّ في خمس جمل،وهو قوله بحسب نقل البغداديّ:(**لأنّها تُنْقَلُ بِالْمَعْنَى،وتَخْتَلِفُ رِوَايَاتُها وأَلْفَاظُهَا،بِخِلَافِ كَلَامِ الْعَرَبِ وشِعْرِهِمْ، فَإِنَّ رُوَاتَهُ اعْتَنَوا بِأَلْفَاظِهَا لِمَا يَتْبَنِي عَلَيْهِ مِنَ النَّحْوِ**) .

ثمّ بعد ذلك اختصر البغداديّ قول الشّاطبيّ:(ولَوْ رَأَيْتَ اجْتِهَادَهُمْ فِي الْأَخْذِ عَنِ الْعَرَبِ،وكَيْفِيَّةِ التَّلَقِّي مِنْهُمْ لَقَضَيْتَ الْعَجَبَ،فَلَيْسَ بِمُنْكَرٍ تَرْكُهُمْ لِلِاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ،والِاسْتِنْبَاطِ مِنْهُ،كَيْفَ وهُمْ قَدْ بَنَوا عَلَى مَا نَقَلَ أَهْلُ الْقِرَاءَاتِ مِنَ الرِّوَايَاتِ فِي أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ،فَبَنَوا عَلَيْهَا لَمَّا كَانَ اعْتِنَاؤُهُمْ بِنَقْلِ الْأَلْفَاظِ.

وإِذَا فُرِضَ فِي الْحَدِيثِ مَا نُقِلَ بِلَفْظِهِ،وعُرِفَ بِذَلِكَ بِنَصٍّ أَوْ بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى الاعْتِنَاءِ بِاللَّفْظِ صَارَ ذَلِكَ الْمَنْقُولُ أَوْلَى مَا يَحْتَجُّ بِهِ النَّحْوِيُّونَ واللُّغَوِيُّونَ والْبَيَانِيُّونَ،ويَبْنُونَ عَلَيْهِ عُلُومَهُمْ،وعَلَى هَذَا نَقُولُ:إِنَّ الْحَدِيثَ فِي النَّقْلِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ...) بقوله:(**ولَوْ وَقَفْتَ عَلَى اجْتِهَادِهِمْ قَضَيْتَ مِنْهُ الْعَجَبَ،وكَذَا الْقُرْآنُ ووُجُوهُ الْقِرَاءَاتِ.وأَمَّا الْحَدِيثُ،فَعَلَى قِسْمَيْنِ...**) .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ولاشكّ أنّ هذا التّصرّف يُظهر أبا إسحاق الشّاطبيّ على صورة المعترض والمتعجّب والمستنكر لفعل النّحاة من عدم الاستشهاد بالحديث الشّريف،وترك الاستشهاد به مُطلقًا،وهذا بلا شكّ غير صحيح،ولا توحي إليها عبارات أبي إسحاق الشّاطبيّ في نصّه الأصليّ.

خامسًا: حذف البغداديّ قول الشّاطبيّ:(وإِذَا فُرِضَ فِي الْحَدِيثِ مَا نُقِلَ بِلَفْظِهِ،وعُرِفَ بِذَلِكَ بِنَصٍّ أَوْ بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى الاعْتِنَاءِ بِاللَّفْظِ صَارَ ذَلِكَ الْمَنْقُولُ أَوْلَى مَا يَحْتَجُّ بِهِ النَّحْوِيُّونَ واللُّغَوِيُّونَ والْبَيَانِيُّونَ،ويَبْنُونَ عَلَيْهِ عُلُومَهُمْ).

وليس خافيًا علينا أنّ هذا الكلام المحذوف فيه تبيان صريح على أنّ الحديث الشّريف الّذي عرف النّحاة اعتناء الرّواة بلفظه بنصّ أو بقرينة تعين على ذلك هو الّذي أولى ما يُحتجّ به عندهم .

هذه هي أبرز مواضع نصّ الشّاطبيّ الّتي تصرّف فيها البغداديّ،ولا شكّ أنّ لها أثرًا كبيرًا في تغيير مراد أبي إسحاق الشّاطبيّ منه .

٣- الإشكال الأخير في تعيين موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ هو تردد موقفه عند من ذكره من متأخريّ النّحاة بين موقفين:

الأول: هو التّوسط بين المجوّزين مُطلقًا،وبين المانعين للاستشهاد بالحديث مُطلقًا،وهو الموقف الّذي ذكره كما رأينا عبد القادر البغداديّ ومن تبعه من النّحاة المحدثين،وهذا الموقف هو الموقف المشهور عنه عندهم .

الثّاني: هو الجواز المطلق،وهو يتوافق مع موقف ابن مالك وابن هشام والتّمامينيّ و غيرهم.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وهذا الموقف تفرّد فيه ابن الطّيب الفاسيّ-كما رأينا سابقًا- في كتابه (شرح كفاية المتحفّظ) [1]،ولم يذكر هذا الموقف له في كتابه(فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح).

فوجود هذين الموقفين في تراثنا النّحويّ قد يصيب تعيين موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ بالاضطراب،فتارة يكون مع المجوّزين،وتارة أخرى مع المتوسّطين،وهذا دليل على أنّ موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ بحاجة إلى تحقيق .

وعمومًا،فموقف أبي إسحاق الشّاطبيّ من الاحتجاج بالحديث الشّريف قد أصبح واضحًا بعد أنْ رجعنا إلى نصّه الأصليّ الّذي أخذ منه البغداديّ موقفه،وتصرّف فيه على ما يتكيّف مع هذا الموقف الّذي ارتضاه البغداديّ له،إذ عند التّمعّن في هذا النّصّ من مضانّه،والتّأمّل في عباراته الّتي تصرّف فيها البغداديّ نخلص إلى أنّ موقف الشّاطبيّ ليس هو الموقف الّذي اشتهر عنه عند المحدثين اتّباعًا للبغداديّ،وهو الموقف الّذي سيتّضح أكثر في النقطة التّالية.

ثالثا:بيان موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ:

إنّ أبا إسحاق الشّاطبيّ كانَت لهُ فطنة منقطعة النّظير في الوقوف على مقاصد النّحويين عمومًا،وعلى وجه الخصوص في موقفهم تجاه الاحتجاج بالحديث الشّريف.

فهو حينما نقل كلام ابن الضّائع الّذي تحدّث فيه عن ابن خروف لم يسقه ليعبّر عن اعتراضه التّام له في الاحتجاج بالحديث الشّريف،أو ليبيّن اعتراض ابن الضّائع على ابن خروف،بل ساقه على أنّ ابن خروف من المحتمل أنْ يكون كابن مالك في بنائه الأحكام النّحويّة أو الصّرفيّة على الحديث

(١) ينظر:شرح كفاية المتحفّظ ص٩٨.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الشّريف دون نظر إلى مدى الاعتناء باللّفظ في الحديث المستدلّ به،لا لأنّ ابن خروف يستدلّ بالحديث الشّريف فقط .

وهذا خير تفسير لكلام الشاطبيّ السّابق من نصّه الأصليّ حينما ذكر هذين النّحويّين في قوله:"وابْنُ مَالك- رَحِمَهُ اللهُ- لَمْ يُفَصِّلْ هَذَا التَّفْصِيلَ الضَّرُورِيَّ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ،فَبَنَى الْأَحْكَامَ عَلَى الْحَدِيثِ مُطْلَقًا،ولَا أَعْرِفُ لَهُ فِيهِ مِنَ النُّحَاةِ سَلَفًا إِلَّا ابنَ خَرُوفٍ يَأْتِي بِأَحَادِيثَ فِي تَمْثِيلِ جُمْلَةٍ مِنَ الْمَسَائِلِ،وقَصْدُهُ فِي الْغَالِبِ لا يَتَبَيَّنُ فِي ذَلِكَ،حَتَّى قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ:لا أَدْرِي هَلْ يَأْتِي بِهَا بَانِيًا عَلَيْهَا أَمْ هِيَ لِمُجَرَّدِ التَّمْثِيلِ،هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ"[1] .

والحقّ أنّ أبا إسحاق الشّاطبيّ حينما ذكر مخالفة ابن مالك جميع النّحاة المتقدّمين في استشهاده بالحديث،وذكر في نهاية نصّه أنّه لم يفصّل التفصيل الضّروريّ الّذي فصّله الشّاطبيّ في قسمي الحديث الشّريف [2]،فإنّ غايته منه أمران:

١- بيان أنّ ابن مالك خالف جميع النحاة المتقدّمين من الاستشهاد بمطلق الحديث الشّريف.

٢- تفسير ترك جميع النحاة المتقدمين الاستدلال بمطلق الحديث،والتأكيد على قلّة الاستدلال به عندهم،وابن مالك خالف الجميع بالاستدلال بمطلق الحديث دون تقييد لبعض الأحاديث .

فإذا كانَ الأمر كذلك،فإنّهُ من الأحرى الجزم بأنّ الشّاطبيّ ليسَ متوسطًا في رأيه بين رأيين كما ذكر البغداديّ،وتبعه فيما يراه كثير من النّحاة المحدثين،بل هو مفسّرٌ لموقف النّحاة من ترك الاستدلال بمطلق الحديث

(١) المقاصد الشافية ٣/٤٠٤ .
(٢) ينظر السابق ٣/٤٠٤.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الشّريف،وفيه ما فيه من الأحاديث الصّحيحة المنقولة عن الثّقات الحفظة العدول،وانصرافهم عنه إلى الاستدلال بقليله،ولمْ يفعلوا ذلك حينما استدلوا بالقراءات وكلام العرب الفصيح شعرًا ونثرًا.

وهذا يعني أنّ موقف الشّاطبيّ هو موقف النّحاة باستثناء ابن مالك ومن سار على نهجه.

والذي أوهم توسّط أبي إسحاق الشّاطبيّ هو ما نقله البغداديّ-كما عرفنا سابقًا- من نصٍّ مقتطع من كلامه في (المقاصد الشّافية) بتصرّف كثير مؤثّر في بيان قصد الشّاطبيّ منه،بل نستطيع أن نقول إنّه أدّى إلى تغيير مقصود الشّاطبيّ منه،فقد نقله البغداديّ موحيًا أنّ الشّاطبيّ معترضٌ على النّحاة في عدم استدلالهم بالحديث الشريف،وهم يستدلّون بكلام أجلاف العرب شعرًا ونثرًا.

وهذا النّقل والفهم غير صحيحين مُطلقًا،فالنّص الّذي نقله البغداديّ-كما مرّ بنا سابقًا[1]- عن الشّاطبيّ مخالف لما ذكره الشّاطبيّ في كتابه(المقاصد الشّافية) [2].

وليس بعد النّقل عن الشّاطبيّ في كتابه(المقاصد الشّافية) مزيد إيضاح،فكلامه الصّريح المباشر قد جلّى عن كثيرٍ من الغوامض في هذه المسألة،إذ هو مُفسّرٌ لترك النّحاة الاستدلال بمطلق الحديث التي فيها أحاديث صحيحة في نسبتها مرويّة عن ثقات كما في نقل الشّعر وكلام العرب المنثور ، وهو يبرّر هذا التّرك الذي ليسَ على إطلاقه كما ذكر بما وقع عند المحدّثين من جواز النّقل بالمعنى للرّواة،فإذا ثبت النقل باللفظ(**صَارَ ذَلِكَ الْمَنْقُولُ أَوْلَى مَا يَحْتَجُّ بِهِ النَّحْوِيُّونَ وَاللُّغَوِيُّونَ وَالْبَيَانِيُّونَ**).

---

(١) خزانة الأدب ١/١٢ .

(٢) المقاصد الشافية ٣/٤٠١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وهو ما بيّنهُ بعد ذلك فيمن ثبت الاعتناء بلفظه بعد هذا الكلام السّابق،وقد نقله عنه البغداديّ أيضًا،وهذا ما وعده الشّاطبيّ للقارئ أوّلًا عند قوله(إذْ لَا تَجِدُ فِي كِتَابِ نَحْوِيٍّ اسْتِدْلَالًا بِحَدِيثٍ مَنْقُولٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ-إِلَّا عَلَى وَجْهٍ أَذْكُرُهُ بِحَوْلِ اللهِ).

ولكنّ هذا القول الأوّل لم ينقله البغداديّ عنه في (خزانة الأدب)،وهو مما تصرّف فيه،فوقع اللبس في تحديد موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ،وذلك بما يوحي أنّه معارضٌ للمنع عند النّحويين،ومتوسطٌ في رأيه بين المنع المطلق والجواز المطلق،لا مفسّرٌ لموقف النّحاة،ولا موافق لهم فيما ذهبوا إليه .

وعلى ذلك نتيقّن بأنّ أبا إسحاق الشّاطبيّ ليس متفرّدًا بهذا الرّأي عن النّحاة المتأخّرين كما صُوّر لنا،بل ما قرّرهُ أيضًا جلال الدّين السّيوطيّ عن موقف النحاة في الاحتجاج بالحديث الشّريف في كتابه(الاقتراح في علم أصول النّحو) حينما تناول هذه المسألة هو نابعٌ من فهم دقيق للاستدلالاتهم كما هو عند أبي إسحاق الشّاطبيّ،إذ هو أيضًا موافق للنّحويّين فيما ذهبوا إليه،وذلك حينما قال:"وأمّا كَلَامُهُ،فيُسْتَدَلُّ مِنْهُ بِمَا ثَبَتَ أَنَّهُ قَالَهُ عَلَى اللَّفْظِ المَرْوِيِّ،وذَلِكَ نَادِرٌ جِدًّا..."(١).

وإيراد السّيوطيّ لكلام أبي حيّان وابن الضّائع بعد كلامه السّابق غايتهُ تقرير عدم الإكثار من الاحتجاج بالحديث عند النّحاة،مؤيّدًا ما قرّرهُ في بداية كلامه،وفي نفس الوقت قد ذكره كاعتراض لمخالفة ابن مالك لهذا الموقف العام للنّحاة.

فأبو حيّان وابن الضائع يراهُما السّيوطيّ والشّاطبيّ قبله بنظرة واحدة،وهو أنّهما يمثّلان موقف سائر النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف.

---

(١) الاقتراح ص١٠٦،وداعي الفلاح ٢٤٢/١،وخزانة الأدب ١٣/١،وفيض نشر الانشراح ٤٤٦/١-٤٤٨ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وقد ذكر جلال الدّين السّيوطيّ في آخر تناوله لهذه المسألة ما يؤيّد صحّة رأيهما،ممّا يدلّ على أنّه موافقٌ لهما فيما فسّرا به عدم إكثار المتقدّمين من الاحتجاج بالحديث الشّريف.

وموقف جلال الدّين السّيوطيّ أيضًا كموقف أبي إسحاق الشّاطبيّ قد دخله الاضطراب تعيينًا عند ابن الطّيّب الفاسيّ وعبد القادر البغداديّ.

وقد فهِمَه ابنُ الطّيب الفاسيّ غير الفهم الذي ينبغي أنْ يُفهم من إيراد السّيوطيّ لكلام ابن الضّائع وأبي حيّان،وغير القصد الّذي أراده السّيوطيّ منهُ،فنرى الفاسيّ يعدّ السّيوطيّ من المانعين للاستشهاد بالحديث الشّريف قائلًا:"وتَابَعَهُمَا عَلَى ذَلِكَ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ-رَحِمَهُ اللهُ-فَأَوْلَعَ بِنَقْلِ كَلَامِهُمَا،واللَّهْجِ بِهِ فِي كُتُبِهِ،واعْتَنَى بِاسْتِيفَائِهِ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِـ(الاقْتِرَاحِ فِي عِلْمِ أُصُولِ النَّحْوِ)"[1].

أمّا عبد القادر البغداديّ،فقد غاير ابن الطّيّب الفاسيّ،فجعل جلالَ الدّين السّيوطيّ متّبعًا الشّاطبيّ الّذي توسّط بين المانعين مطلقًا والمُجوّزين مُطلقًا،فقال بعد أنْ ذكر توسّط أبي إسحاق الشّاطبيّ بحسب رؤيته:"وَقَدْ تَبِعَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الاقْتِرَاحِ"[2].

ولكن بعد كلّ ما تبيّن لنا فيما سبق بيانه،وظهر بالدّليل القاطع،فإنّنا نستطيع أنْ نقول إنّ ابن الطّيّب الفاسيّ و عبد القادر البغداديّ قد فهِمَا النّصوص الواردة عن أبي إسحاق الشّاطبيّ وعن جلال الدّين السّيوطيّ بخلاف ما ينبغي أنْ يكون عليه موقفهما.

---

(١) فيض نشر الانشراح ٤٤٧/١، وشرح كفاية المتحفظ(تحرير الرواية في تقرير الكفاية)ص٩٦ .

(٢) خزانة الأدب ١٣/١.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فعلى ذلك لا يختلف موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ عن جمهور النّحويّين المتقدّمين والمتأخّرين- على نحو ما بيّناه سابقًا-وهو الموقف الّذي يتلخّص بقول جلال الدّين السّيوطيّ :"وأمّا كَلَامُهُ صلّى الله عَلَيْهِ وسلّمَ فيُسْتَدَلُّ مِنْهُ بِمَا ثَبَتَ أَنَّهُ قَالَهُ عَلَى اللَّفْظِ المَرْوِيِّ..." (١) .

وقد شرح ابنُ علّان الصّدّيقيّ كلام السّيوطيّ السّابق الّذي يبيّن موقف النّحويّين من الاحتجاج بالحديث الشّريف،فقال:"(**عَلَى اللَّفْظِ المَرْوِيِّ**):والرِّوَايَةُ بِاللَّفْظِ لا بِالْمَعْنَى"(٢).

وهذا ما عناه أبو إسحاق الشّاطبيّ حينما قسّم الحديث الشّريف إلى قسمين،وهو في الحقيقة يُشعر بوجود أحاديث يقبلها النّحويون في الاستدلال،وأخرى لا يقبلونها،وذلك في قوله :"وعَلَى هَذَا نَقُولُ:إِنَّ الْحَدِيثَ فِي النَّقْلِ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا:مَا عُرِفَ أَنَّ الْمُعْتَنِي بِهِ فِيهِ نَقَلَ مَعَانِيَهُ لَا نَقَلَ أَلْفَاظَهُ،فَهَذَا لَمْ يَقَعْ بِهِ اسْتِشْهَادٌ مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ .

وَالثَّانِي:مَا عُرِفَ أَنَّ المُعْتَنِي بِهِ فِيهِ نَقَلَ أَلْفَاظَهُ لِمَقْصُودٍ خَاصٍّ بِهَا،فَهَذَا يَصِحُّ الاسْتِشْهَادُ بِهِ فِي أَحْكَامِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ"(٣).

والشّاطبيّ يشير إلى أنّ النّوع الأوّل لم يستدلّ به النّحاة لأنّهُ ثبت عندهم النّقل بالمعنى،أمّا الذي يثبت عندهم الاعتناء باللّفظ،بحيث تحفّهُ القرائن الّتي يغلب على الظّنّ بها أنّ الحديث قد نُقل باللّفظ،فهذا الّذي ينبغي الاستدلال

---

(١) الاقتراح ص١٠٦،وداعي الفلاح ٢٤٢/١،وخزانة الأدب ١٣/١،وفيض نشر الانشراح ٤٤٦/١-٤٤٨ .

(٢) داعي الفلاح ٢٤٢/١.

(٣) المقاصد الشافية ٤٠٢/٣-٤٠٣ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

به،وهو ما استدلّ به النّحاة فعلًا،وإنْ قلّ،ولمْ يكثر كثرة الأنواع الأخرى من السّماع،وهو ما يتمثّل بالنّوع الثّاني الذّي ذكره .

وقد وضّح رأيه صراحة بقوله:"وإذَا فُرِضَ فِي الْحَدِيثِ مَا نُقِلَ بِلَفْظِهِ،وعُرِفَ بِذَلِكَ بِنَصٍّ أَوْ بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى الاعْتِنَاءِ بِاللَّفْظِ صَارَ ذَلِكَ الْمَنْقُولُ أَوْلَى مَا يَحْتَجُّ بِهِ النَّحْوِيُّونَ واللُّغَوِيُّونَ والْبَيَانِيُّونَ،ويَبْنُونَ عَلَيْهِ عُلُومَهُمْ "(١).

فنلاحظ على كلام أبي إسحاق الشّاطبيّ أنّ الحديث المرويّ باللّفظ والّذي يجوز الاحتجاج به هو ما عُرف بأحد أمرين:

الأوّل:أن يُعرف بتنصيص من علماء الحديث أو الرّواة أنفسهم على أنّ الحديث مرويّ باللّفظ.

الثّاني: أنْ تدلّ قرينة ما من القرائن على أنّ هذا الحديث قد رويَ باللّفظ،وهو ما يغلب الظّن بسببها على أنّ الحديث بلفظه الّذي قيل،لا بمعناه .

وأبو إسحاق الشّاطبيّ لم يقيّد هذه القرائن الّتي ترشدنا إلى الحديث المرويّ باللّفظ بعدد معيّن،ولكنّه عند إطلاقه للقرائن المؤدّية إلى الحديث المرويّ باللّفظ،وعدم تعيينه لها جعل الأمر في الحقيقة راجعًا إلى مطلق ما يثبت عند النّحويّ نفسه الّذي يريد الاستدلال بالحديث،فأيّ قرينة يطمئنّ النّحويّ بها إلى أنّها تُثبت الاعتناء بلفظ الحديث،فهي قرينة مقبولة،فيُقبل الحديث الّذي يحوي عليها في مجال الاستدلال.

وقد مثّل أبو إسحاق الشّاطبيّ لجزء من هذه القرائن تاركًا باقي القرائن للنّحويّ المُستدلّ.

---

(١) المقاصد الشّافية ٣/٤٠٢.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فمن ذلك قوله:"كَالأَحَادِيثِ الْـمَنْقُولَةِ فِي الاسْتِدْلَالِ عَلَى فَصَاحَةِ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ..." (١).

ومنها أيضًا ما مثّل به لهذه الأحاديث المرويّة باللّفظ ككتاب النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم إلى هَمْدَانَ،وكتابه إلى وائل بن حَجَر،وما خاطب فيه قومًا من الأقوام كما ذكر،إلى أنْ يقولَ:"إِلَى أَمْثَالِ هَذَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْـمُتَحَرَّى فِيهَا اللَّفْظُ" (٢).

فعلى ذلك يكون من هذه القرائن الّتي يراها أبو إسحاق الشّاطبيّ هو ما قُصد به إظهار فصاحته،ومنها الكتب الّتي كتبها إلى بعض الملوك ممّا يثبت أنّها بلفظه،ولم تُغيّر لأنّها قد كتبت في عصره،ومنها ما خاطب به أقوامًا بلهجتهم كما مثّل.

وعلى ما وضّحه أبو إسحاق الشّاطبيّ نفهم أنّ القرينة الّتي تساعد على الوصول إلى الحديث المروي باللّفظ،والّتي يراها جلال الدّين السّيوطيّ هي في الحقيقة قرينة غير لازمة لجميع النّحاة،إذ هو يرى أنّ القرينة الّتي توصل إلى معرفة الحديث المرويّ باللفظ هي قِصَرُ متنه،إذ الأحاديث القصيرة لقلّة ألفاظها قد يستوجب ذلك حفظ اللّفظ، وأداء الحديث كما هو بلفظه، بخلاف الأحاديث الطّويلة.

وتصريح جلال الدّين السّيوطيّ بهذه القرينة كان في بداية كلامه عن الاحتجاج بالحديث الشّريف،إذ قال:"وأَمَّا كَلَامُهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ، فيُسْتَدَلُّ مِنْهُ

---

(١) السّابق ٣/٤٠٣.

(٢) السّابق ٣/٤٠٤.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

بِمَا ثَبَتَ أَنَّهُ قَالَهُ عَلَى اللَّفْظِ الْمَرْوِيِّ،وذَلِكَ نَادِرٌ جِدًّا،إِنَّمَا يُوجَدُ فِي الْأَحَادِيثِ الْقِصَارِ عَلَى قِلَّةٍ أَيْضًا" (١).

وبيّن ابنُ الطّيبِ الفاسيّ مراد السّيوطيّ بـ(الأحاديث القصار)،إذ يراد به قصر متن الحديث،والقصر في الحقيقة يسهّل حفظ المتن،وعدم التّصرف بألفاظه .

فقد قال الفاسيّ شارحًا كلام السّيوطيّ:"الْمُرَادُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُتُون،وقَدْ أَلَّفَ الْمُصَنِّفُ كِتَابًا جَمَعَ فِيهِ كَثِيرًا مِنْهَا سَمَّاهُ:دُرَرَ الْبِحَارِ فِي الْأَحَادِيثِ الْقِصَارِ.

واسْتَوْعَبَ الْكَثِيرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْخُ شُيُوخِنَا عَبْدُ الرَّؤُوفِ الْمِنَاوِيُّ(٢)،فَجَمَعَ مِنْ ذَلِكَ عَشْرَةَ آلَافِ حَدِيثٍ فِي عَشْرَةِ كَرَارِيسَ..."(٣) .

وإذا عدنا إلى ما قرّره أبو البركات الأنباريّ من قبل أبي إسحاق الشّاطبيّ وجلال الدّين السّيوطيّ من موقف للنّحويّين من الاحتجاج بالحديث الشّريف،فقد نستبط من كلامه أنّ القرينة التي يراها مؤدّية إلى الحديث المرويّ باللّفظ هي كون الحديثِ الشّريف المراد الاستدلال به من الأحاديث

---

(١) الاقتراح ص١٠٦،وداعي الفلاح ٢٤٢/١،وخزانة الأدب ١٣/١،وفيض نشر الانشراح ٤٤٦/١-٤٤٨ .

(٢) هو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن عليّ المناويّ الشّافعيّ،أخذ عن والده،وحفظ عليه وعلى مشايخ عصره المتون العلمية من مثل ألفية ابن مالك،وألفية العراقي في الحديث،وقد تفقّه بالشمس الرّمليّ وغيرهما،ولي تدريس المدرسة الصالحيّة،وقد أخذ عنه خلق ،من مصنّفاته:شرح تائيّة ابن الفارض،وحاشية على شرح المنهاج للجلال المحلّي،وشرح الشمعة المضية للسيوطي،وشرح نخبة الفكر،وشرح الورقات،وغيرها،وقد توفي سنة(١٠٣١هـ).ينظر:خلاصة الأثر ٤١٢/٢،والأعلام ٢٠٤/٦، ومعجم المؤلّفين ٢٢٠/٥ .

(٣) فيض نشر الانشراح ٤٤٨/١.و هو كلام ابن علان قبله دون إشارة إليه.ينظر:داعي الفلاح ٢٤٢/١-٢٤٣ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المتواترة،وذلك عند قوله عن أقسام الدّليل النقلي:"فأمَّا التَّوَاتُرُ،فَلُغَةُ الْقُرْآنِ وما تَوَاتَرَ مِنَ السُّنَّةِ وكَلَامِ الْعَرَبِ.

وهَذَا الْقِسْمُ دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ مِنْ أَدِلَّةِ النَّحْوِ يُفِيدُ الْعِلْمَ"(١) .

وهذا الحديث المتواتر الّذي يقصده أبو البركات الأنباريّ هو عند أهل علوم الحديث و من أعلى درجات الحديث الصحيح(٢)، ويعرف عندهم بأنّهُ:الحديث الّذي رواه جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى انتهاء السّند (٣).

وأبو البركات الأنباريّ يقصد بالحديث الّذي يُستدلّ به هو الحديث المتواتر لفظه كما هو عند أهل الحديث لا المتواتر معنًى،لأنّهم يقسّمون المتواتر إلى هذين القسمين(٤)،وهو ما اجتمع على لفظه عدد كبير من الرّواة عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم،ذلك لأنّ ما يُهمّ النّحويّون هو الحديث المعتنى بلفظه،فإذا ثبت في حديثٍ ما هذا التّواتر اللّفظيّ،فهو الّذي يُقبل كدليل في الاستدلال النّحويّ .

وقد تنبّهَ ابن علّان الصّدّيقيّ لهذه القرينة التي يراها أبو البركات الأنباريّ،مع أنّ كلام أبي البركات الأنباريّ لم ينقله جلال الدّين السّيوطيّ عند

---

(١) لمع الأدلة ص٨٣.وقد نُقل كلامه في:الاقتراح ص١٤٤،وداعي الفلاح ١/٤٢٦،وفيض نشر الانشراح ١/٦٨١ .

(٢) ينظر فتح المغيث شرح ألفيّة الحديث،للإمام محمد بن عبد الرّحمن السّخاويّ (٩٠٢هـ)، تحقيق:عبد الرحمن محمد عثمان،ط٢،المكتبة السلفية،المدينة المنورة،١٩٦٨م،١/٤٣.

(٣) ينظر في تعريفه:نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ(٨٥٢هـ)، تحقيق:د.عبد الله بن ضيف الله الرحيلي،ط١،مطبعة السفير،الرياض ،١٤٢٢هـ، ص٣٩،وتدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواويّ لجلال الدّين السّيوطيّ(٩١١هـ)،تحقيق:أبو قتيبة نظر محمد الفاريابيّ، مكتبة الكوثر،الرّياض،١٤١٥هـ،٢/٦٢٧ .

(٤) ينظر في التواتر اللفظي والتواتر المعنوي في الحديث:تدريب الرّاوي ٢/٦٣١ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

كلامه عن الاستدلال بالحديث الشّريف،بل ذكره في آخر باب السّماع،إلا أنّ ابن علّان فطن إلى ذلك،فربطه بمسألة الاستدلال بالحديثِ الشريف.

فابن علّان بعد أنْ عرض مسألة حول الخلاف فيما يفيده المتواتر من علم أو ظنّ،ذكر أنّ ما بيّنهُ أبو البركات الأنباريّ هنا عن الحديث المتواتر دليل على إفادة المتواتر العلم لا الظّن،فيقولُ عنهُ:"فَكَذَلِكَ هُنَا،بَيَّنَهُ قَضِيَّةُ إِخْرَاجِهِ الْمُتَوَاتِرَ مِنَ السُّنَّةِ عَنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ فِي تَوَاتُرِ النَّقْلِ بِثُبُوتِ الْعَرَبِيَّةِ بِمَا جَاءَ عَنْهُ ذَلِكَ،سَوَاءٌ أَكَانَ قَصِيرًا أَمْ طَوِيلًا.

وقَدْ بَيَّنَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي شَرْحِ نُخْبَتِهِ كَثْرَةَ وُجُودِ الْحَدِيثِ الْمُتَوَاتِرِ، وردَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ قِلَّتَهُ،وأَلَّفَ الْمُصَنِّفُ جُزْءًا أَوْدَعَ فِيهِ الْكَثِيرَ مِنْهَا سَمَّاهُ:الْأَزْهَارَ الْمُتَنَاثِرَةَ فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ.

ويَتَحَصَّلُ مِنْ هَذَا مَعَ مَا سَبَقَ الرَّدَّ عَنْ أَبِي حَيَّانَ فِيمَا بَعْدَهُ بِأَنَّ السُّنَّةَ الْمُتَوَاتِرَةَ لَفْظًا تَثْبُتُ بِهَا الْأَحْكَامُ الْعَرَبِيَّةُ لِحُصُولِ الْعِلْمِ بِصُدُورِ ذَلِكَ مِنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسلَّمَ،وهُوَ أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ،دُونَ مَا جَاءَ بِخَبَرِ الْآحَادِ،واللهُ أَعْلَمُ"(١) .

وفي كلام ابن علّان إشعار بأنّ أبا حيّان الأندلسيّ ينكر الاستدلال بالحديث مُطلقًا،وهذا كما بيّنا سابقًا غير صحيح.

ولا أدلّ على ما ذهبنا إليه سابقًا من بيان موقف أبي حيّان ممّا وقع من اعتبار أبي حيّان لقرينة التّواتر الّذي ذكرها أبو البركات الأنباريّ كشرط لقبول الحديث الشّريف في الاستدلال النّحويّ،ذلك لأنّ أبا حيّان قد عمل بهذه القرينة في موضع في كتابه(ارتشاف الضرب)حينما استدلّ بحديث في بناء حكم نحويّ.

(١) داعي الفلاح ١/٤٢٧-٤٢٨ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

فقد قال أبو حيّان عند مسألة تذكير العدد وتأنيثه عند حذف المعدود:"فَإِنْ لَمْ تَذْكُرْهُ،فَالْفَصِيحُ أَنْ يَكُونَ بِالتَّاءِ لِمُذَكَّرٍ،وبِعَدَمِهَا لِمُؤَنَّثٍ ،تَقُولُ:صُمْتُ خَمْسَةً،تُرِيدُ خَمْسَةَ أَيَّامٍ،و:سِرْتُ خَمْسًا،تُرِيدُ خَمْسَ لَيَالٍ.

ويَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ تَاءَ التَّأْنِيثِ،حَكَى الْكِسَائِيُّ عَنْ أَبِي الْجَرَّاحِ(١):صُمْنَا مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا،وحَكَى الْفَرَّاءُ:أَفْطَرْنَا خَمْسًا،وصُمْنَا خَمْسًا،وصُمْنَا عَشْرًا مِنْ رَمَضَانَ.

وقَالَ بَعْضُهُمْ مَا حَكَاهُ الْكِسَائِيُّ لَا يَصِحُّ عَنْ فَصِيحٍ ولَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ،انْتَهَى.

وتَضَافَرَ النَّقْلُ فِي الْحَدِيثِ:(ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَّالٍ) (٢) بِحَذْفِ التَّاءِ،يُرِيدُ:بِسِتَّةِ أَيَّامٍ"(٣).

وهذا بيّنٌ في أنّ أبا حيّان يستدلّ بهذا الحديث الشّريف بعد أنْ ثبت عنده أنّ هذا اللّفظ للحديث عند النّقلة الرّواة قد تواتر،ممّا يعني أنّه غلب على ظنّه

---

(١) هو أبو الجراح العقيليّ أحد الأعراب الرواة الّذين دخلوا الحاضرة،وهو من الأعراب الّذين حكموا في مناظرة سيبويه مع الكسائي في بغداد،وكان الكسائي والكوفيّون يأخذون عنه اللّغة وعن غيره من الأعراب.ينظر:مراتب النحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن عليّ الحلبيّ اللّغويّ(٣٥١هـ)،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،مكتبة نهضة مصر،القاهرة،١٩٥٥م، ص٨٦، وطبقات النحويين واللغويين ص٦٨، وإنباه الرواة ١٢٠/٤ .

(٢) تمام الحديث على هذه الرّواية:(من صام رمضان ثمّ أتبعه بستٍّ من شوّال كان كصوم الدّهر).ينظر:البحر الزّخار(مسند البزّار) للإمام أبي بكر البزّار(٢٩٢هـ)،تحقيق مجموعة من الأساتذة، ط١، مكتبة العلوم والحكم،المدينة المنورة،٢٠٠٩م ،حديث رقم(٤١٧٨)، ١١٤/١٠،ورواية (وأتبعه بست من شوّال،فذلك صومُ الدّهر) في: صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان،لمحمد بن حبان البستيّ،تحقيق:شعيب الأناؤوط،ط٢،مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م،حديث رقم(٣٦٢٦)،كتاب:الصوم،باب:صوم التطوع، ٤١٥/٨، وقد رُوي بالتاء(ثمّ أتبعه ستة من شوّال) في سنن الدّارميّ، ينظر: مسند الدّارميّ(سنن الدّارميّ) لأبي محمد عبد الله الدّارميّ(٢٥٥هـ)،تحقيق:حسين سليم الداراني،ط١،دار المغني،المملكة العربية السعودية،٢٠٠٠م، حديث رقم(١٧٩٥)،كتاب :الصوم،باب:في صيام الستّة من شوّال،١١٠١/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ٧٥٠/٢ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

أن الحديث بهذا اللّفظ،ولم تتصرّف به الرّواة،وعليه بنى الحكم الذي يراه جواز حذف التاء مع المعدود المذكر المحذوف،ويردّ به على من لا يجوّزه،ومن لا يجعله فصيحًا.

وعلى ما تقرّر على هذه الصورة الّتي خلصنا إليه في هذا البحث عند الأصوليّين النّحويّين القدماء نفهم أنّ القرائن الّتي يراها الشيخ محمد الخضر حسين حينما تناول مسألة الاحتجاج بالحديث الشّريف منها ما يشترك فيه مع أبي إسحاق الشّاطبيّ،ومنها ما كان قريبًا من قرينة جلال الدّين السّيوطيّ،ومن قرينة أبي البركات الأنباريّ،ومنها ما تفرد به الشّيخ محمد الخضر حسين نفسه،وذلك حينما حدّد الأحاديث التي لا ينبغي أنْ يكونَ في الاستدلال بها خلافٌ بين النّحاة،وهي ستة أنواع:

الأوّل: ما يُروى بقصدِ الاستدلالِ على كمالِ فصاحتِه،فالرواة يحافظون فيه على اللفظ:

وهذه القرينة مشتركة مع قرينة أبي إسحاق الشاطبيّ التي ذكرها في تصدير أمثلته،وهي كون الحديث دالًّا على كمال فصاحة النبيّ صلّى الله عليه وسلّم،فالراوي هنا يعتني باللفظ لأنّه الغاية من الحديث.

الثّاني: ما رُوي للاستدلال على أنّهُ صلّى الله عليهِ وسلّمَ كانَ يخاطب كلّ قومٍ من العرب بلغتهم،ككتابه إلى همدان وأمراء الأقوام ككتابه إلى وائل بن حجر وغيرهما.

وهذه القرينة مستنبطة من تمثيل أبي إسحاق الشّاطبيّ بما رُوي عن النبيّ صلّى الله عليهِ وسلّم في كتبه التي أُرْسِلَتْ إلى الملوك وأمراء الأقوام، وهي في الحقيقة قرينة نصيّة غير صريحة،إذ كتابة الكتبة عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم ،وهم بحضرته،دليل قاطع على أنّ المكتوب قدْ رُويَ فيما بعد باللّفظ لا بالمعنى،حتّى إنّنا نستشعر بأنّه من أقوى الدّلائل على رواية الحديث باللّفظ.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

الثّالث: ما رُوي لبيانِ أقوال كانَ يتعبّد بها أو أمر بالتعبد بها،كألفاظ القنوت وغيرها من الأدعية:

وهذه القرينة تفرّد فيها الشّيخ محمّد الخضر حسين،إلا أنّهُ يمكنُ أنْ تكون لها علاقة بما يراه جلال الدّين السّيوطيّ من قصر الحديث.

الرّابع: الأحاديث الّتي وردت بطرق متعدّدة،واتّحدت ألفاظها،فاتّحاد اللّفظ مع تعدّد الطّرق دليل على أنّ الرّواة لم يتصرّفوا بألفاظ هذه الأحاديث.

وهذه القرينة شبه مشتركة مع ما ذكره أبو البركات الأنباريّ من اشتراط التّواتر في الحديث،إذ هو قريب من مفهوم التّواتر،وهو تعدّد الرّواة واللّفظ المنقول واحد،إلّا أنّه قد لا يلزم أنْ تكون الأحاديث متواترة فيما ذكره.

الخامس: الأحاديث الّتي دونّها من نشأ في بيئة عربيّة لم ينتشر فيها فساد اللّغة،كالإمام مالك بن أنس وابن جريج[1].

السّادس: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد[2] وغيرهما [3].

---

(١) هو أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الروميّ المكيّ،مولى بني أميّة،إمام أهل الحجاز،أخذ عن عطاء بن أبي رباح ونافع مولى ابن عمر وطاووس ومجاهد والزهريّ وغيرهم كثير ممّن هم من طبقتهم ،وكان أوّل من صنف الكتب بالحجاز،وقد حدّث عنه الأوزاعيّ والليث ووكيع وغيرهم،وتوفي سنة(١٥٠هـ).ينظر:الوافي بالوفيات ١١٩/١٩، وشذرات الذهب ٢٢٦/٢ .

(٢) هو أبو محمد القاسم بن محمد بن أبي بكر الصّدّيق التيميّ القرشيّ،من سادات التّابعين،وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة،كان عالمًا بالحديث والسنّة،وهو أحد أعلم النّاس بحديث أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها،روى عن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم،منهم:ابن عبّاس وابن عمر ومعاوية،وقد روى عنه خلق من التّابعين،منهم:الزّهريّ وابن عون وربيعة وأيوب وغيرهم،وقد توفي سنة(١٠٥هـ).ينظر:تاريخ الإسلام ١٣٨/٣.

(٣) ينظر كتابه: دراسات في العربيّة وتاريخها،للشّيخ محمد الخضر حسين، ط٢، المكتب الإسلاميّ ومكتبة دار الفتح، دمشق،١٩٦٠م،ص٣٥-٣٦، ١٧٧-١٧٨ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وهاتان القرينتان قد تفرّد بهما الشّيخ محمد الخضر،واستنبطهما من ردّ أدلّة المانعين الّتي ذكرها المجوّزون كالدّماميني وغيره بحسب ما تقرّر عند المتأخّرين من مواقف للنّحاة .

وما ذكره الشّيخ محمد الخضر حسين هو ما بنى عليه مجمع اللّغة العربية قراره،وذلك حينما بيّن المجمع الأحاديث التي ينبغي الاستدلال بها،وعدم الإغفال عنها،وزاد على ما ذكر غير ذلك.

فقد حدّوها بسبعة أنواع،هي:

١- الأحاديث المتواترة .

٢- الأحاديث الّتي تستعمل فيها ألفاظ العبادات.

٣- الأحاديث الّتي تعد من جوامع الكلم .

٤- كتبُ النّبي صلّى الله عليه وسلّم للأمراء.

٥- المرويّة لبيان أنه كان يخاطب كلّ قوم بلغتهم.

٦- الأحاديث الّتي عرف حال رواتها بعدم رواية المعنى.

٧- *الأحاديث المرويّة بطرق مختلفة وألفاظها واحدة* [1].

وعلى ذلك فقصد أبي إسحاق الشّاطبيّ هو أنّ كلّ قرينة تثبت اعتناء الرواة باللفظ ممّا يعني مجيء الحديث بلفظه ساغ التّمسك بها عند الاستدلال بالحديث الشريف،وذلك لأنّ الغاية من هذه القرائن هي وقوف النّحويّ ما أمكن على نصّ الحديث الشريف بلفظه، فلا تضر معرفة نوع القرينة،ومعرفة القاطعة

(١) ينظر:مجموعة القرارات العلمية، رقم(٣)،مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا(١٩٣٢-١٩٦٢م)،طبعة سنة ١٩٦٣م،ص٣-٤ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

منها في دلالته على الحديث المرويّ باللفظ،وغير القاطعة منها، ولا يضرّ أيضًا إنْ كانت القرينة من غيره أيضًا،فالأمر راجع إلى النّحويّ المستدلّ.

إلى هنا يتحدّد موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ الّذي لا ينبغي أنْ يُختار سواه،فلا يمكن أنْ يُتصوّر بعد هذه الأدلّة أنّه يقصد غير الكلام الّذي قيل في الاحتجاج بالحديث الشريف،والّذي هو موقف النّحاة المتقدّمين والمتأخّرين الّذي قام هو بتفسيره وتبيانه .

رابعا:الاحتجاج بالحديث الشّريف في كتاب (المقاصد الشّافية):

لقد أورد أبو إسحاق الشّاطبيّ في شرحه على ألفيّة ابن مالك،والذي بعنوان (المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية) عددًا كبيرًا جدًّا من الأحاديث الشّريفة والأثر،فقد فاقت هذه الأحاديث ما يقرب من مائة وتسعين حديثًا،وهو ما أثبته الأساتذة المحقّقون في فهرس الأحاديث والأثر لهذا الكتاب الّذي يُعدّ من أكبر شروح ألفيّة ابن مالك على الإطلاق(١).

ومن الصّعب جدًّا أنْ نسرد كلّ هذه الأحاديث لتبيان الغاية الّتي أورد الأحاديث من أجلها في هذا البحث لأنّه سيأخذ صفحات طويلة قد تُغني عنها الإشارة الموجزة والإحالات لجزء يسير لهذه الأحاديث.

وابتداء وجب الإشارة إلى أنّ هذه الأحاديث الّتي أوردها أبو إسحاق الشّاطبيّ ليس كلّها قد أتى للاحتجاج على ما يراه من أحكام نحويّة وصرفيّة،وكما أنّه ليس كلّها للاحتجاج،فكذلك ليس كلّها للتّمثيل لقواعد نحويّة أو صرفيّة ثبتت بأدلّة أخرى.

---

(١) ينظر في فهرس الأحاديث والأثر،وهو الجزء العاشر الأخير المخصّص للفهارس الفنيّة:المقاصد الشّافية ١٠/٦٣-٧٢ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

والغاية الّتي لأجلها أورد أبو إسحاق الشّاطبيّ هذه الأحاديث يمكن أنْ تتلخّص فيما يأتي:

١- أحاديث احتجّ بها أبو إسحاق الشّاطبيّ من أجل بناء قاعدة نحويّة أو صرفيّة.

وهذه الأحاديث يذكرها أبو إسحاق الشّاطبيّ في الغالب مع مجموعة من الأدلّة السّماعيّة أو غير السّماعيّة الأخرى،فلم يفرد الحديث وحده في الغالب في بناء القاعدة كما هو سائر الأدلّة السّماعيّة.

وقد يستدلّ بالحديث الشّريف على إثبات ظاهرة نحويّة أو صرفيّة نادرة أو قليلة أو شاذّة ممّا يخالف الشّائع المطّرد.

وعمومًا،فهذا النّوع من الأحاديث الّذي يوردها أبو إسحاق الشّاطبيّ لبناء القواعد النّحويّة والصّرفيّة قليل جدًّا،إذ لم يكثر كثرة الأنواع الأخرى[١].

٢- أحاديث يوردها أبو إسحاق الشّاطبيّ للتّمثيل على قاعدة نحويّة ما أو صرفيّة.

وهذا النّوع من الأحاديث يوردها أبو إسحاق الشّاطبيّ بعد ثبوت القاعدة عنده بأدلّة أخرى،فيأتي ليذكر الحديث تمثيلًا على هذه القاعدة.

وغالبًا ما يصدّر الحديث الشّريف الّذي من هذا النّوع بقوله:(ومن ذلك)،وقوله:(ومنه) وغيرها من العبارات الّتي توحي بأنّ الحديث هو تمثيل على هذه القاعدة،ولم يذكره للاستدلال ،والقاعدة قد ثبتت بغيره من الأدلّة [٢].

---

(١) ينظر أمثلة ذلك:المقاصد الشّافية ١/٥٥، ٦٩، ٣٠٣،٥٦٩، ٦٤٠-٦٤١، ٢/٢٥، ٥٦٦، ٣/٢٧٨، ٦١١- ٦١٢، ٤/١٦٧، ١٧٧ ، ٥١٣ ، ٥/٢٤٧، ٤٩٣ ، ٥٤٣ ، ٦/١٩٥ .

(٢) ينظر أمثلة ذلك:السّابق ١/٤٢، ١٧٠، ١٨٣، ١٩٩، ٣٤٤، ٥٨٣، ٢/٢٣، ٤٤، ٥٠، ٦١، ١٠٤، ١١٧، ١٥١، ١٨٣، ١٨٨، ٢٨٩، ٤٤٩، ٣/١٧٥، ١٨٧، ٣٩١، ٤٢٩، ٦١٠ ، ٤/٩، ٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٨، ٣٦٦، ٤١٣، ٤١٦، ٤٣٥ ٤٨٨، ٥٨٠، ٥٩٤، ٥٨٠، ٥٩٧، ٥/٨٧، ٩٦، ١٢١، ١٥٧، ١٩٨-١٩٩، ٢٦٧، ٤٧١، ٥٠٤، ٦/٢٣، ٥٧، ٦٧، ١٣٠، ١٤٢، ١٦٧، ٢٥٠، ٣٦٨ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

وغالب الأحاديث الّتي في كتاب (المقاصد الشّافية) هي من هذا النّوع،إذ كثر تمثيل أبي إسحاق الشّاطبيّ بالأحاديث الشّريفة في أكثر المواضع الّتي ترد فيها، سواء أكانت القاعدة ثابتة بأدلّة ذكرها في نفس السّياق أم لم يذكرها.

٣- أحاديث أوردها أبو إسحاق الشّاطبيّ قد احتجّ بها نحاة سابقون عليه،وهو يوردها ليبيّن أنّ هذا الاستدلال المذكور هو ما استدلّ به في هذه المسألة،سواء أكان حديثًا مفردًا أم مع مجموعة من الأدلّة السّماعيّة الأخرى،وليبيّن أيضًا موقفه من هذا الاستدلال وما انبنى عليها من حكم نحويّ أو صرفيّ[١].

وأكثر ما أورده الشّاطبيّ من هذه النّوع من الأحاديث هو استدلال سابق استدلّ لابن مالك على وجه التّحديد في كتابه(شرح التّسهيل)،أو في غيره من مصنّفاته،ليبني عليها مجموعة من القواعد النّحويّة والصّرفيّة[٢].

٤- أحاديث يذكرها أبو إسحاق الشّاطبيّ كي يقوم بتوجيهها توجيهًا نحويًّا أو صرفيًّا دون أن يبيّن أنّه استدلال لأحد من النّحويّين أو غير ذلك ممّا يُشعر بأنّه استدلال[٣] .

٥- أحاديث يوردها أبي إسحاق الشّاطيّ للاستشهاد اللّغويّ أو غيره من الأحكام ممّا ليس باستشهاد على قاعدة نحويّة أو صرفيّة،ولا للتّمثيل لهما، ولا على سبيل حكاية استدلال سابق بالحديث لأحد من النّحويّين[٤] .

---

(١) ينظر أمثلة ذلك:السّابق١/٢٢٢، ٦٠١، ٢/٣١٠، ٣/٣٢٨-٣٢٩، ٤/٤٧٦، ٥٣١، ٥/٩.

(٢) ينظر أمثلة ذلك:السّابق١/٣٣٨، ٣٤٤-٣٤٥، ٢/٤٤، ٢٧٢، ٣/٣٥٥، ٤١٥، ٣٩٩، ٥٦١، ٦٠٣، ٧١٠، ٤/٥١٦-٥١٧، ٥٣١-٥٣٢، ٥/١٥٤، ٢١١، ٦/١٣٠، ٣١٨ .

(٣) ينظر أمثلة ذلك:السّابق٢/١٠٢، ٣١٢، ٤١٤-٤١٥، ٥٥٦، ٥١٧، ٣/٦٠٠، ٤/٦٥، ١٦١، ٦٠٠، ٥/١٩٩.

(٤) ينظر أمثلة ذلك:السّابق١/٩، ١١، ١٤، ٢٩، ٣٠، ١٤٨، ٣/٤٠٤، ٤/١٠٨، ٤٩٨، ٦٠٤ .

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

وعلى تنوع الأغراض الّتي من أجلها أورد أبو إسحاق الشّاطبيّ الأحاديث الشّريفة في كتابه (المقاصد الشّافية) إلّا أنّه نستخلص بعد تتبع الأحاديث الشّريفة في هذا الكتاب أنّ أغلب ما كان يذكره من هذه الأحاديث هو لغرض التّمثيل على القواعد النّحويّة والصّرفيّة. وهو ما يعني أنّ هذه القواعد مثبتة بأدلّة أخرى سواء أذكرها في هذه المواضع أم لم يذكرها.

وبعد كلّ ذلك نستطيع أنْ نقول إنّ أبا إسحاق الشّاطبيّ طبّق ما قرّره سابقًا حول موقفه من الاحتجاج بالحديث الشّريف الّذي هو موقف جمهور النّحويّين الذي يعتبر أبو إسحاق الشّاطبيّ مفسّرًا له.

فقلّة استدلال أبي إسحاق الشّاطبيّ بالحديث الشّريف هو نتاج ما حدّده من قرائن تُساعد على الوصول إلى الحديث الشّريف الّذي رُوي باللّفظ لا بالمعنى،فقيد القرائن الّذي حدّده هو وغيره من النّحويّين كأبي البركات الأنباريّ والسّيوطيّ وغيرهما يجعل من القلّة الاستدلال بالحديث الشّريف.إذ هذا يتطلّب تتبّع الحديث تتبّعا تامًّا قبل الاستدلال به،وهو ما يُعنى به المحدّثون في علم الحديث وما يتعلّق به،والأصوليّون في علم أصول الفقه،وغيرهما دون النّحويّين في علم النّحو والصّرف.

وقد كان أبو إسحاق الشّاطبيّ في أكثر من موضع يؤكّد على ما قرّره سابقًا من موقف من الاحتجاج بالحديث الشّريف.

فيقول مثلًا في ردّ أحد الاستدلالات بالحديث:"وَهُوَ نَادِرٌ،وَمِنْ بَابِ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ،وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ"[1].

(١) المقاصد الشّافية ٤/٥٣١-٥٣٢ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

ويقول في موضع آخر:"وَهَذَا كُلُّهُ نَادِرٌ،ومِنْهُ مَا هُوَ فِي الْحَدِيثِ،والاسْتِشْهَادُ بِهِ كَمَا تَرَى،وقَدْ تَقَدَّمَ مَا يَصِحُّ الاسْتِشْهَادُ بِهِ مِنَ الْحَدِيثِ ومَا لا يَصِحُّ"(١) .

ويقول أيضًا:"وَهَذَا الَّذِي اسْتَدَلَّ لَهُ بِهِ لا مَقْنَعَ فِيهِ إِذَا سُلِّمَ صِحَّةُ الاسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ فِي أَحْكَامِ الْعَرَبِيَّةِ،وهِيَ طَرِيقَةُ الْمُؤَلِّفِ لِنُدُورِهِ ولِجَوازِ أَنْ يَكُونَ الْمَجْزُومُ ثَانِيًا..." (٢) .

كلّ ذلك يُشعر بأنّ أبا إسحاق الشّاطبيّ لم يتناقض في كتابه عمّا قرّره من موقف من الاحتجاج بالحديث الشّريف، فهو يجوّز الاحتجاج به لكن وفق قرائن تعين على أنّ الحديث قد رُوي بلفظه الّذي قيل .

* *

(١) السّابق ٤/٥١٩ .
(٢) السّابق ٦/٧٦ .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

الخاتمـــة

لقد حاول هذا البحث الكشف عن عدّة أمور مهمّة متعلّقة بموقف أبـــي إسحاق الشّاطبيّ من الاحتجاج بالحديث الشّريف ومواقف من قبله من النّحويّين المتقدّمين ومن تلاه من النّحويّين المتأخّرين الّذي شاع في دراساتنا الأصـــوليّة النّحويّة المعاصرة وفق ما قرّره عبد القادر البغداديّ وغيره ممّن تنـــاول هـــذه المسألة.

وقد نستخلص من كلّ ما سبق تفصيله وبيانه في هذا البحث ما يأتي:

١- أنّ موقف النّحويّين من الاستدلال بالحديث الشّريف مخالف لما قرّره كثير من المعاصرين متّبعين فيه ما قرّره ابن الطّيّب الفاسيّ والبغداديّ وغيرهما.

٢- ما شاع من أنّ أبا حيّان وابن الضّائع قبله يمنعـــان الاحتجـــاج بالحـــديث الشّريف غير صحيح بحسب ما تقرّر وثبت في عدّة دراسات حديثة تناولت الاستدلال بالحديث عندهما،لعلّ من أهمها:مقدّمة المحقّقين لكتاب:شرح جمل الزّجاجيّ لابن الضّائع،وما كتبته د.خديجة الحديثي في كتابها:موقف النّحاة من الاستشهاد بالحديث الشّريف.

٣- التّصنيف الثّلاثي الّذي وضعه عبد القادر البغداديّ في مقدّمة كتابه(خزانـــة الأدب ولبّ لباب لسان العرب)،والّذي اتّبعه كثير من المحدثين لا يـــصمد عند التّحقيق،فلا وجود للمتوسّطين ولا المانعين منعًـــا مُطلقًـــا للاستـــشهاد بالحديث الشّريف من النّحاة.

٤- لا يعتبر موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ موقفًا متوسّطًا كما ذكره عبد القـــادر البغداديّ،بل هو مفسّر لموقف النّحاة من قلّة الاحتجاج بالحديث الشّريف.

وهناك عدّة أسباب أدّت إلى اضطراب موقف الشّاطبيّ عند المحدثين،ومنها:

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- التّصرّف الكبير الّذي قام به البغداديّ حينما نقل نصّ أبي إسحاق الشاطبيّ في كتابه:المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية.

- حدّد عبد القادر البغداديّ موقف أبي إسحاق الشّاطبيّ بأنّه موقف مُتوسّط،بينما جعله ابن الطّيب الفاسيّ في كتابه(شرح كفاية المتحفّظ) **مجوزًا** .

- حذف مواضع مهمّة اختصارًا وإيجازًا من قبل عبد القادر البغداديّ لنصّ أبي إسحاق الشّاطبيّ،هذه المواضع فيها بيان صريح لموقف الشّاطبيّ من الاحتجاج بالحديث الشّريف،وهو ما يجعل هناك اضطرابًا بين ما ذُكر في (خزانة الأدب)،وما ذُكر في (المقاصد الشّافية).

٥- أبو إسحاق الشّاطبيّ في كتابه(المقاصد الشّافية) قد استدلّ بالحديث الشّريف في مواضع يسيرة،غير أنّ الغالب هو للتّمثيل على القاعدة النّحويّة أو الصّرفيّة.

٦- يؤكّد أبو إسحاق الشّاطبيّ على ما قرّره من موقف من الاحتجاج بالحديث الشّريف في أكثر من موضع في كتابه(المقاصد الشّافية).

وختامًا نحمد الله الّذي يسّر وأعان على إتمام هذا العمل،ونعوذ به من خطأ وخلل اللّسان والقلم،ونسأله حسن الخاتمة والمآل.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

المصادر والمراجع:

- ابن الضّائع وأثره النّحويّ مع تحقيق القسم الأول من شرحه جمل الزّجاجيّ،ليحيى علوان البلداوي، رسالة دكتوراة، بإشراف:أ.د.فايز زكي دياب،كلية اللغة العربية،جامعة الأزهر،القاهرة،سنة ١٩٨٦م.
- ارتشاف الضّرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسيّ(٧٤٥هـ)،تحقيق:د.رجب عثمان،ط١،مكتبة الخانجي،القاهرة،١٩٩٨م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسيّ(٧٤٥هـ)،تحقيق:د.مصطفى أحمد النّماس، ط١،مطبعة النسر الذهبي، القاهرة ،١٩٨٤م.
- اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور(عرض ودراسة)،لجمعان بن بنيوس السيالي،رسالة ماجستير،إشراف: أ.د.عيّاد بن عيد الثبيتي،جامعة أمّ القرى،مكّة المكرمة،١٩٩٥م .
- الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدّين السّيوطيّ(٩١١هـ)،تحقيق: أ.د.حمدي عبدالفتاح مصطفى، ط٣، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٧م .
- أبو حيّان النّحويّ،د.خديجة الحديثي،ط١،مكتبة النهضة،بغداد،١٩٦٦م.
- أبو عليّ الفارسيّ(حياته،ومكانته بين أئمة العربية،وآثاره في القراءات والنحو)، د.عبد الفتاح إسماعيل شلبي،ط١،مكتبة نهضة مصر،القاهرة،١٩٥٨م.
- أخبار النّحويّين البصريّين لأبي سعيد السّيرافيّ(٣٦٨هـ)،تحقيق:طه الزيني، ومحمد خفاجي،ط١، مصطفى البابي الحلبي،القاهرة،١٩٦٦م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- الأعلام لخير الدّين الزّركليّ(١٣٩٦هـ)،ط١٥،دار العلم للملايين،بيروت،٢٠٠٢م.
- أصول التّفكير النّحويّ،أ.د.علي أبو المكارم، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م .
- أصول النّحو(دراسة في فكر الأنباريّ) ، د.محمد سالم صالح، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- أصول النّحو العربيّ،د.محمود أحمد نحلة،ط١،دار العلوم العربية، بيروت،١٩٨٧م .
- أصول النّحو العربيّ، د.محمود سليمان ياقوت ،ط١، دار المعرفة،الإسكندرية، ٢٠٠٠م .
- أصول النّحو عند السّيوطيّ بين النّظريّة والتّطبيق، د.عصام عيد فهمي أبو غربيَّة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م .
- الأصول النّحويّة في شروح المفصّل،رسالة دكتوراه، إعداد:عبدالله علي جوان،إشراف:أ.د. علي أبو المكارم،كلية دار العلوم،جامعة القاهرة،سنة ٢٠٠٩م.
- الأصول النّحويّة في كتاب الأصول لابن السّرّاج،حامد محمد عبد العزيز،رسالة ماجستير،إشراف:أ.د.أحمد كشك وعيد درويش،كلية دار العلوم،جامعة القاهرة،٢٠٠٢م .
- إنباه الرّواة على أنباه النّحاة للوزير علي بن يوسف القِفطيّ(٦٢٤هـ)،تحقيق:د.عبد الله بن عمر الحاج،ط١،دار الفكر العربي ومؤسّسة الكتب الثقافيّة،القاهرة وبيروت،١٩٨٦م.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث،للإمام إسماعيل بن كثير الدّمشقيّ (٧٧٤هـ) ،تحقيق : حمدي الدّمرداش،ط١،نزار الباز، الرّياض،٢٠٠١م.
- البحث اللّغويّ عند العرب مع دراسة لقضيّة التّأثير والتّأثر،أ.د.أحمد مختار عمر، ط٦،عالم الكتب،القاهرة،١٩٨٨م.
- البحر الزّخار(مسند البزّار) للإمام أبي بكر البزّار(٢٩٢هـ)،تحقيق مجموعة من الأساتذة،ط١،مكتبة العلوم والحكم،المدينة المنورة،٢٠٠٩م .
- برنامج المجاري لأبي عبد الله محمد بن محمد المجاريّ الأندلسيّ(٨٦٢هـ)،تحقيق:محمد أبو الأجفان،ط١،دار الغرب الإسلامي،بيروت،١٩٨٢م.
- بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة لجلال الدّين السّيوطيّ (٩١١هـ)، تحقيق: د.محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- البلغة في تراجم أئمّة النّحو واللّغة لمجد الدين أبو طاهر محمد الفيروزآباديّ (٨١٧هـ)، بلا ت،ط١،دار سعد الدّين،دمشق،٢٠٠٠م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للسّيّد محمد مرتضى الزّبيديّ (١٢٠٥هـ)، تحقيق:مجموعة من الأساتذة،طبعة المجلس الأعلى للثّقافة والفنون والآداب، دولة الكويت.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للإمام شمس الدّين الذهبيّ(٧٤٨هـ) ،تحقيق : د.بشار معروف،ط١،دار الغرب الإسلاميّ،بيروت،٢٠٠٣م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواويّ لجلال الدّين السّيوطيّ(٩١١هـ)،تحقيق:أبو قتيبة نظر محمد الفاريابيّ، مكتبة الكوثر،الرّياض،١٤١٥هـ.
- التّذييل والتّكميل لأبي حيّان الأندلسيّ(٧٤٥هـ)،نسخة مصورة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،رقم: ٧٣٢٤، ٧٣٢٥ ، ٧٣٢٧ نحو .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لمحمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني (٨٢٧هـ)، تحقيق:د.محمد بن عبدالرحمن المفدى، بلاط، بلا ت.
- التّفكير النّحويّ عند المبرد،د.علي فاضل سيّد الشّمريّ،رسالة دكتوراه ، إشراف: أ.د.محيي الدين توفيق إبراهيم،كلية الآداب،جامعة الموصل،الجمهورية العراقيّة،٢٠٠٣م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش محب الدين محمد بن يوسف (٧٧٨هـ) تحقيق:أ.د.علي محمد فاخر وآخرين، ط١، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- الحديث النّبويّ في النّحو العربيّ،د.محمود فجّال،ط٢،أضواء السّلف، الرّياض،١٩٩٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغداديّ (١٠٩٣هـ) ،تحقيق : عبدالسّلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجيّ، القاهرة،١٩٩٧م.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر،لمحمد أمين بن فضل الله المحبّيّ(١١١١هـ) ،بلا ت، بلا ط،دار صادر،بيروت .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- داعي الفلاح لمخبّآت الاقتراح لمحمد علي بن محمد بن علان الصّديقيّ(١٠٥٧هـ)، تحقيق ج١: د. محمد سالم الدرويش،ط١، منشورات أكاديمية الدراسات العليا-فرع مصراته، ليبيا، ٢٠٠٩م .
- دراسات في العربيّة وتاريخها،للشّيخ محمد الخضر حسين، ط٢، المكتب الإسلاميّ ومكتبة دار الفتح، دمشق،١٩٦٠م.
- الدّرر الكامنة الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانيّ (٨٥٢هـ) ،تحقيق:محمد عبد المعيد ضان،ط٢،دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد ،١٩٧٢م.
- الدّيباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون المالكيّ(٧٩٩هـ)،تحقيق:د.محمد الأحمديّ،دار التّراث للطابعة والنّشر،القاهرة،١٩٧٢م .
- سلك الدّرر في أعيان القرن الثاني عشر لمحمد خليل بن علي الحسينيّ (١٢٠٦هـ) ،طبعة٣،دار البشائر وابن حزم،بيروت،١٩٨٨م.
- السّيرة النّبويّة لعبد الملك بن هشام الحميريّ المعافريّ(٢١٣هـ)،تحقيق:مصطفى السّقا وآخرين،ط٢،مطبعة البابي الحلبيّ،القاهرة،١٩٥٥م.
- السّير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النّحو العربيّ،د.محمود فجّال،ط٢،أضواء السّلف،الرّياض ،١٩٩٧م.
- الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه،د.خديجة الحديثي،ط١،مطبوعات جامعة الكويت،١٩٧٤م.

إهداء من شبكة الألوكة www.alukah.net

- شذرات الذّهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبليّ (١٠٨٩هـ)،تحقيق:عبد القادر الأرناؤوط،ط١،دار ابن كثير،دمشق،١٩٨٦م.
- شرح الجمل الكبيرة للزّجاجيّ لأبي الحسن على بن محمد بن الضّائع الأشبيليّ،تحقيق ودراسة:نادى حسين عبد الجواد،رسالة دكتوراة،إشراف:أ.د.فايز زكي دياب،وأ.د.أحمد محمد عبد الله،كليّة اللغة العربية،جامعة الأزهر،القاهرة،١٩٨٨م .
- شرح كفاية المتحفّظ(تحرير الرواية في تقرير الكفاية) لمحمد بن الطيّب الفاسيّ (١١٧٠هـ) تحقيق:د.علي حسين البواب،ط١،دار العلوم للطباعة،الرياض،١٩٨٣م.
- صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان لمحمد بن حبان البستيّ،تحقيق:شعيب الأناؤوط،ط٢ ،مؤسسة الرسالة،بيروت، ١٩٩٣م.
- ضوابط الفكر النّحويّ، د.محمد عبدالفتاح الخطيب، ط١، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- فتح المغيث شرح ألفيّة الحديث للإمام محمد بن عبد الرّحمن السّخاويّ (٩٠٢هـ) ،تحقيق:عبد الرحمن محمد عثمان،ط٢،المكتبة السلفية،المدينة المنورة،١٩٦٨م.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير الكتانيّ (١٣٨٢هـ)،تحقيق:إحسان عبّاس،ط٢،دار الغرب الإسلاميّ،بيروت،١٩٨٢م.
- في أصول النّحو،تأليف:سعيد الأفغانيّ، طبعة المكتب الإسلاميّ، بيروت، ١٩٨٧م .

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح لأبي عبدالله محمد بن الطّيّب الفاسيّ(١١٧٩هـ)، تحقيق: د.محمود يوسف فجال، ط٢، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دولة الإمارات، ٢٠٠٢م.
- لمع الأدلّة في أصول النّحولأبي البركات الأنباريّ(٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغانيّ، مطبوعات الجامعة السورية،دمشق،١٩٥٧م.
- مجموعة القرارات العلمية،رقم(٣)،مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا(١٩٣٢-١٩٦٢م)،طبعة سنة ١٩٦٣م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو،د. مهدي المخزومي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي،القاهرة، ١٩٥٨م.
- مراتب النّحويّين لأبي الطّيب عبد الواحد بن عليّ الحلبيّ اللّغويّ(٣٥١هـ)،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،مكتبة نهضة مصر،القاهرة،١٩٥٥م.
- مسند الدّارميّ(سنن الدّارميّ) لأبي محمد عبد الله الدّارميّ(٢٥٥هـ)،تحقيق:حسين سليم الداراني،ط١،دار المغني،المملكة العربية السعودية،٢٠٠٠م.
- معجم المؤلّفين لعمر رضا كحالة،بلا ط،مكتبة المثنّى ودار إحياء التراث، بيروت ،بلات.
- المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ (٧٩٠هـ)،تحقيق:مجموعة من الأساتذة، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٧م.

www.alukah.net إهداء من شبكة الألوكة

- موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف، د.خديجة الحديثيّ، ط١، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام، دار الرّشيد،العراق،١٩٨١م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات بن الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق: د.إبراهيم السامرائي، ط٣، مكتبة المنار، عَمَّان، ١٩٨٥م.
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلانيّ(٨٥٢هـ)، تحقيق:د.عبد الله بن ضيف الله الرحيلي،ط١،مطبعة السفير،الرياض ،١٤٢٢هـ.
- نيل الابتهاج بتطريز الدّيباج لأحمد بابا التُّنْكُبْتِيّ(١٠٣٦هـ)، تحقيق:عبد الحميد عبد الله الهرامة،ط١ ،كليّة الدعوة الإسلامية، طرابلس ليبيا،١٩٨٩م.
- الوافي بالوفيات لصلاح الدّين خليل الصّفديّ (٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط١، دار إحياء التّراث، بيروت.

* * *